



التقرير الاقتصادي السنوي 2022



الفهرس

الملخص التنفيذي

الجزء الأول

- 5..... الفصل الأول: الحسابات القومية والتطورات القطاعية
- 17..... الفصل الثاني: التضخم
- 24..... الفصل الثالث: القطاع الخارجي
- 33..... الفصل الرابع: المالية العامة

الجزء الثاني

- 39..... الفصل الأول: الأسواق المالية
- 43..... الفصل الثاني: النقود والبنوك

الجزء الثالث

- 51..... الفصل الأول: السياسة النقدية والسيولة وأسواق المال

التقييمات الشاملة

ملخص تنفيذي

في عام 2022، وعلى الرغم من الرياح العالمية المعاكسة، شهد الاقتصاد القطري نموًا متسارعًا، حيث قادت القطاعات غير النفطية هذا التوسع. ونما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2022 بنسبة 4.2%، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف النمو البالغ 1.6% في عام 2021، مع نمو القطاعات غير النفطية بنسبة 5.7%. ومن ناحية أخرى، توسع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 31.5% بسبب زيادة أسعار النفط والغاز في عام 2022. وتماشياً مع خطة التنمية الوطنية، بدأت حصة القطاع غير النفطي في التحسن تدريجياً في الاقتصاد القطري.

وارتفع معدل التضخم بشكل ملحوظ إلى 5.0% في عام 2022 من 2.3% في عام 2021، وإن كان أقل من مثيله المسجل في العديد من الاقتصادات المتقدمة. تحول التضخم الأساسي إلى أقل بشكل ملحوظ من التضخم الرئيسي في النصف الثاني من عام 2022. ويعود جزء من هذه الزيادة في التضخم إلى بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، ومكونات مثل "الترفيه والثقافة" و"الإسكان" و"الأغذية والمشروبات". "كانوا المساهمين الرئيسيين في التضخم الإجمالي. ومن المتوقع أن يعتدل التضخم في المستقبل.

تحسن الوضع المالي للحكومة تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط والغاز، مما أدى إلى تحقيق فائض كبير في الإيرادات في عام 2022. وبالتالي، تحسن أيضاً فائض الموازنة من حيث النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. كما ساهم ارتفاع أسعار النفط والغاز في تعزيز الصادرات السلعية وأدى إلى زيادة الفائض التجاري. سجل الحساب الجاري فائضاً ضخماً بنسبة 26.7% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022. وبالنظر إلى المستقبل، من المرجح أن يضمن هذان الفائضان المزدوجان وضع الاقتصاد القطري المرن والقوي.

وظلت الأسواق المالية في قطر مستقرة إلى حد كبير، كما ظلت السيولة الأولية في النظام المصرفي عند مستوى مرتفع حتى نهاية سبتمبر 2022. ومع ذلك، انخفضت السيولة الأولية منذ أكتوبر 2022 بسبب تعزيز تدابير امتصاص السيولة التي اتخذها مصرف قطر المركزي، مما أدى إلى تحسين نقل السياسة النقدية من خلال مواءمة سعر فائدة ما بين البنوك ليلية واحدة (الهدف التشغيلي) مع سعر المصرف للإيداع (السعر الأدنى). واستناداً إلى السياسة النقدية، ارتفعت أسعار السندات خلال عام 2022.

وفي حين أدى امتصاص السيولة الأولية المدفوع بالسياسات إلى انخفاض ملحوظ في النقود الاحتياطية في عام 2022، فقد نما عرض النقد بمفهومه الواسع (م2) بشكل كبير، مع نمو الودائع بالعملات الأجنبية بسرعة بسبب ارتفاع عائدات النفط وارتفاع أسعار الفائدة على الودائع. وتباطأ إجمالي الائتمان المصرفي المحلي بشكل كبير في عام 2022، ويرجع ذلك جزئياً مرة أخرى إلى انكماش المشاريع المرتبطة بكأس العالم، مع تباطؤ نمو ائتمان القطاع الخاص بشكل معتدل وانكماش ائتمان القطاع العام.

يسير الاقتصاد القطري على مسار نمو طويل المدى قبل بطولة كأس العالم 2022، مع تسريع جهود التنويع من خلال إنشاء بنية تحتية جديدة وقطاع السياحة. بعد كأس العالم، من المتوقع أن يستمر قطاع السياحة في النمو، مما يعزز قطاع الخدمات. وتهدف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة إلى تحويل الاقتصاد نحو اقتصاد شامل قائم على المعرفة. تقف قطر على مفترق طرق مهم مع السياسات العامة التي تشجع التطورات الديناميكية التي يقودها القطاع الخاص لتحقيق النمو المستدام

01

الجزء الأول

الفصل الأول: الحسابات القومية والتطورات القطاعية

الفصل الثاني: التضخم

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

الفصل الرابع: المالية العامة



الفصل الأول: الحسابات القومية والتطورات القطاعية

مقدمة

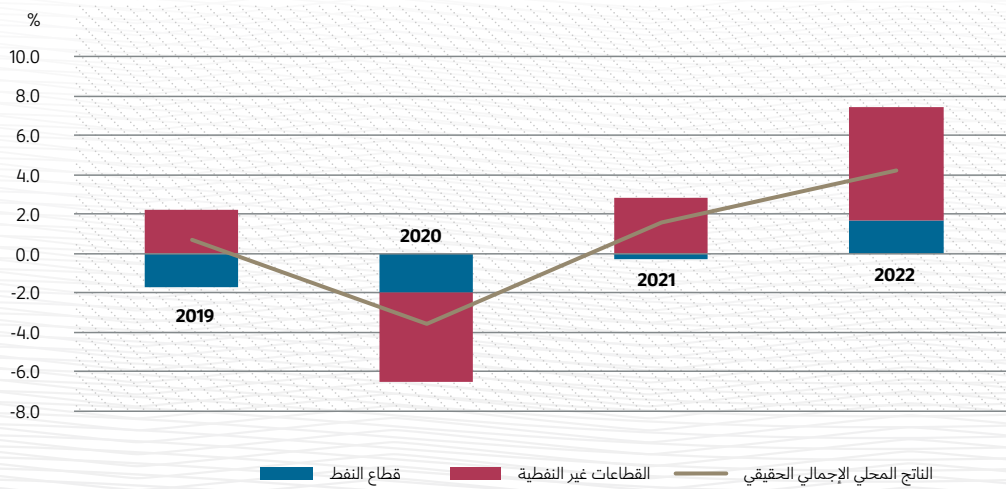
كان عام 2022 استثنائياً بلا شك بالنظر إلى أن قطر قد تعافت للتو من جائحة كوفيد-19 وكانت على وشك استضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022. وكان تطور الاقتصاد المحلي في عام 2022 على النقيض تماماً من تطور الاقتصاد العالمي. تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل ملحوظ عبر الاقتصادات في عام 2022 بسبب عوامل مثل تشديد السياسات المتزامن، وتعطل النشاط الاقتصادي بسبب الحرب في أوكرانيا، والإغلاق في ظل سياسة القضاء على فيروس كورونا في الصين.

وفي تناقض حاد، تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطر بشكل ملحوظ في عام 2022. ومن جانب الطلب، كانت القوة الدافعة الأكثر أهمية هي الأنشطة المتعلقة بكأس العالم لكرة القدم 2022، والتي ولدت طلباً واسع النطاق على الاستهلاك والاستثمار. وقد تم دعم ذلك أيضاً من خلال ارتفاع الإنفاق الحكومي.

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2022 بنسبة 4.2%، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف النمو البالغ 1.6% في عام 2021. وكان النمو مدفوعاً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 5.7%، حيث سجل قطاع النفط والغاز نموًا بنسبة 1.7% (شكل 1-1). وساعد النمو المرتفع في القطاع غير النفطي على تحسين حصة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 63% في عام 2022 من 62% في العام السابق (جدول 1-1، شكل 2-1).

شكل 1-1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



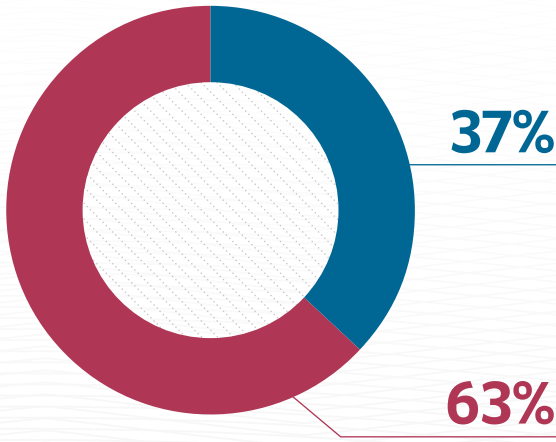
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء؛ دولة قطر

جدول 1-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي (أسعار 2018)

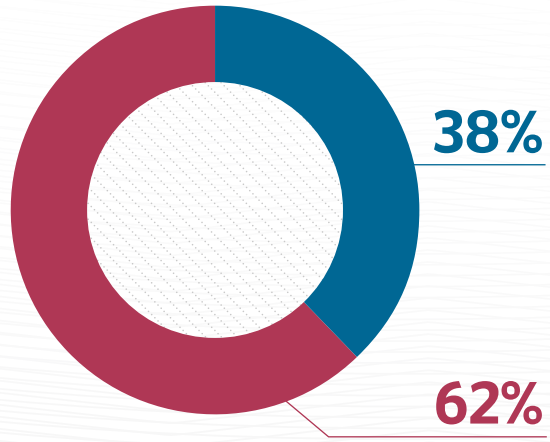
مليون ريال									
**2022			*2021			2020			النشاط الاقتصادي
النمو السنوي (%)	الحصة النسبية (%)	القيمة	النمو السنوي (%)	الحصة النسبية (%)	القيمة	النمو السنوي (%)	الحصة النسبية (%)	القيمة	
1.7	37.1	254,289	(0.3)	38.0	249,950	(2.0)	38.7	250,661	قطاع النفط
5.7	62.9	431,999	2.8	62.0	408,620	(4.5)	61.3	397,366	القطاع غير النفطي
4.2	100.0	686,288	1.6	100.0	658,570	(3.6)	100.0	648,027	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

* بيانات معدلة
* * بيانات أولية
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء؛ قطر

شكل 1-2ب: الحصة النسبية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2022)



شكل 1-2أ: الحصة النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2021)



القطاع غير النفطي



قطاع النفط

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء؛ دولة قطر

كان هناك اتجاه عام متسارع في النمو على أساس سنوي في كل ربع من الأرباع في عام 2022 من 2.3% في الربع الأول إلى 6.2% في الربع الرابع. ولوحظ هذا التسارع في النمو في كل من قطاعي النفط والغاز والقطاعات غير النفطية. وبينما تسارع نمو النفط والغاز من (-) 1.8% في الربع الأول إلى 4.8% في الربع الرابع، تسارعت القطاعات غير النفطية من 4.5% في الربع الأول إلى 7.0% في الربع الرابع (جدول 2-1).

تم تعزيز النمو المرتفع الذي شهده القطاع غير النفطي من خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم في نوفمبر-ديسمبر 2022. وفي الفترة التي سبقت كأس العالم، شهدت قطاعات مختلفة من القطاع غير النفطي نموًا كبيرًا في النشاط الاقتصادي، مما ساعد على زيادة النمو. مساهمة القطاع غير النفطي في نمو الناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، من الجدير بالملاحظة أنه خلال عام 2022، تأثرت بعض القطاعات غير التقليدية مثل النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات وخدمات الإقامة والطعام وأنشطة الأسر كأرباب عمل، والتي لها حصص أصغر نسبيًا تبلغ 3.8%، 1.8%، و0.9%، و0.7% على التوالي، وشهدت قفزة كبيرة في النمو بسبب الدفعة الكبيرة التي تلقتها في سياق بطولة كأس العالم لكرة القدم التي أقيمت في الربع الأخير من عام 2022.

جدول 2-1: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الربعي (أسعار 2018) لعام 2022*

مليون ريال															
إجمالي			الربع الرابع			الربع الثالث			الربع الثاني			الربع الأول			النشاط الاقتصادي
النمو السنوي (%)	الحصة (%)	قيمة	النمو السنوي (%)	الحصة (%)	قيمة	النمو السنوي (%)	الحصة (%)	قيمة	النمو السنوي (%)	الحصة (%)	قيمة	النمو السنوي (%)	الحصة (%)	قيمة	
1.7	37.1	254,289	4.8	36.3	64,180	2.7	36.7	64,370	1.2	37.9	63,884	-1.8	37.4	61,856	قطاع النفط والغاز
5.7	62.9	431,999	7	63.7	112,835	5.5	63.3	110,830	5.9	62.1	104,590	4.5	62.6	103,744	القطاعات غير النفطية
4.2	100	686,288	6.2	100	177,015	4.4	100	175,200	4	100	168,474	2.3	100	165,600	الإجمالي

* بيانات أولية

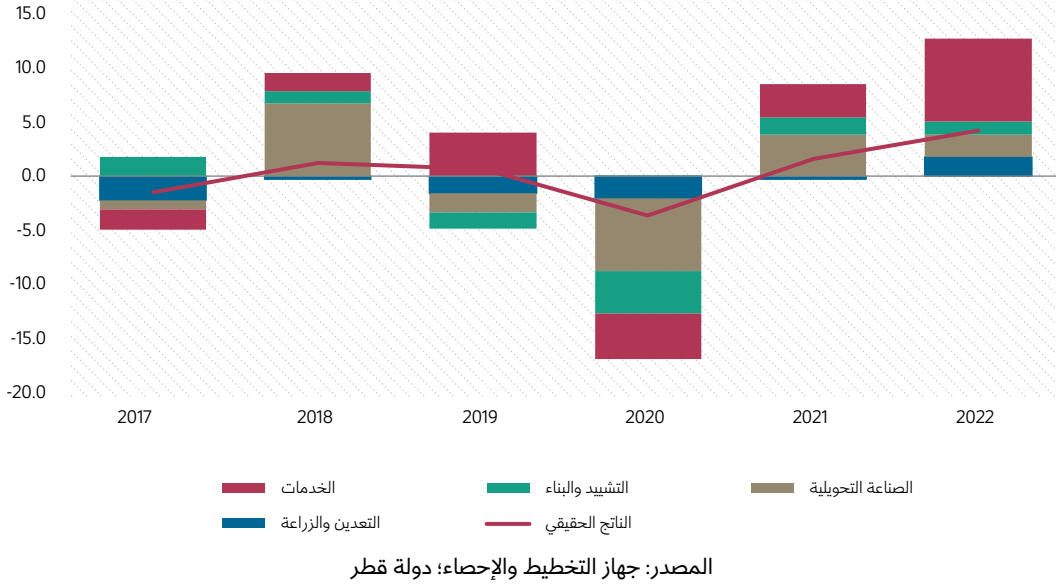
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء؛ قطر

مساهمات جانب العرض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

ومن جانب العرض، من حيث الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كان قطاع الخدمات هو المساهم الرئيسي، يليه قطاعات التصنيع والزراعة والتعدين (شكل 3-1). يمكن أن يرجع تطوير قطاع الخدمات جزئيًا إلى الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة لتعزيز الأنشطة السياحية في البلاد، خاصة خلال كأس العالم 2022، وهي تتلاءم بشكل جيد مع خطة التنمية الشاملة القائمة على التنوع في قطر.



شكل 3-1: المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالمائة)



وقد تم التوسع في قطاع النفط والغاز من خلال زيادة الاستفادة من الطاقة الإنتاجية. وفيما يتعلق بنمو القطاعات غير النفطية، فقد شهدت العديد من القطاعات المرتبطة بأنشطة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 نمواً بوتيرة سريعة، ولاسيما في الربع الرابع عندما أقيم الحدث.

إلى جانب زيادة تنويع القطاع غير النفطي، تبرز ملاحظتان. الأولى تتعلق بانخفاض حصة ومعدلات نمو القطاعات الرئيسية مثل البناء والأنشطة المالية والتأمين خلال عام 2022. وتباطأ النمو في قطاع البناء والتشييد، الذي يساهم بأعلى حصة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 1.2%. في عام 2022 من 1.6% في عام 2021. ومن المرجح أن يكون التباطؤ في أنشطة البناء بسبب استكمال الأعمال المتعلقة بكأس العالم لكرة القدم. وانخفضت الأنشطة المالية وأنشطة التأمين، التي تعد ثاني أهم قطاع غير نفطي، بنسبة 0.7% خلال عام 2022، مما يشير إلى انخفاض حاد عن النمو الذي شهدته عام 2021 بنسبة 7%. ونظراً لكبر حصة هذين القطاعين من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، فإن تباطؤهما يستدعي الاهتمام.

ثانياً، شهدت بعض القطاعات الفرعية غير النفطية، التي تمتلك حصصاً أصغر نسبياً، نمواً مضاعفاً. فقد نمت المعلومات والاتصالات بنسبة 11.1% خلال العام مقارنة بنحو 5.3% في عام 2021، في حين توسعت تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 11.8% مقارنة بنحو 3.1% في عام 2021. ونمت الأسر كأرباب عمل بسرعة بنسبة 24.4%، وهو تحول من النمو السلبي في العامين السابقين. وسجل قطاع النقل والتخزين نمواً قوياً بنسبة 26.1% في عام 2022 من 11.1% في عام 2021.

جدول 3-1: مساهمة بعض القطاعات غير النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

2022			2021			2020			النشاط الاقتصادي
النمو السنوي (%)	الحصة النسبية (%)	قيمة	النمو السنوي (%)	الحصة النسبية (%)	قيمة	النمو السنوي (%)	الحصة النسبية (%)	قيمة	
1.2	11.7	80,312	1.6	12.1	79,397	-3.9	12.1	78,142	التشييد والبناء
-0.7	8.5	58,388	7.0	8.9	58,779	6.9	8.5	54,954	الأنشطة المالية وأنشطة التأمين
1.4	7.8	53,858	-0.2	8.1	53,104	2.9	8.2	53,188	الإدارة العامة والضمان الاجتماعي الإلزامي
2.1	7.8	53,464	3.9	7.9	52,353	-6.7	7.8	50,401	الصناعة التحويلية
11.8	7.6	52,233	3.1	7.1	46,741	-8.6	7.0	45,338	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية
7.4	6.9	47,657	2.2	6.7	44,374	0.4	6.7	43,398	الأنشطة العقارية
26.1	3.8	26,276	11.1	3.2	20,829	-27.1	2.9	18,749	النقل والتخزين
9.7	3.2	21,953	2.0	3.0	20,017	-6.6	3.0	19,629	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية، وأنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم
1.5	2.0	13,828	-1.0	2.1	13,618	3.2	2.1	13,749	الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي
11.1	1.8	12,196	5.3	1.7	10,973	2.0	1.6	10,417	المعلومات والاتصالات
1.7	1.7	11,782	-1.3	1.8	11,583	0.3	1.8	11,738	التعليم
1.7	1.2	8,551	2.8	1.3	8,406	-5.8	1.3	8,173	الفنون والترفيه والتسليّة، أنشطة الخدمات الأخرى
3.2	0.8	5,692	1.1	0.8	5,517	0.7	0.8	5,455	إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء، إمدادات المياه وأنشطة الصرف وإدارة النفايات ومعالجتها
4.0	0.8	5,655	19.4	0.8	5,437	-20.2	0.7	4,552	أنشطة خدمات الإقامة والطعام
24.4	0.7	4,569	-6.7	0.6	3,674	-7.3	0.6	3,940	أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفراداً؛ وأنشطة الأسر المعيشية في إنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص
20.7	0.6	4,032	5.4	0.5	3,342	-9.2	0.5	3,170	رسوم الاستيراد
7.7	0.3	1,922	0.5	0.3	1,785	4.6	0.3	1,777	الزراعة وصيد الأسماك
-3.0	-4.4	-30,369	6.5	-4.8	-31,310	11.2	-4.5	-29,403	الخدمات المالية المقاسة بصورة غير مباشرة

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء؛ قطر.

تنويع الأنشطة الاقتصادية

تتوخى رؤية قطر الوطنية 2030 تحويل قطر إلى اقتصاد متنوع يقلل تدريجياً من اعتمادها على الصناعات الهيدروكربونية. ومنذ التصديق على رؤية قطر الوطنية 2030 في عام 2008، أحرزت قطر تقدماً هائلاً في تعزيز هذين الهدفين. كانت حصة القطاع الهيدروكربوني والقطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حوالي 55% و45% على التوالي في عام 2008. ومع ذلك، اعتباراً من عام 2022، تقلصت حصة القطاع الهيدروكربوني إلى حوالي 37%، في حين شكلت القطاعات غير النفطية 63%. النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي جدول (1-1). تعد قطاعات البناء والخدمات المالية وتجارة الجملة والتجزئة والعقارات من القطاعات غير النفطية الرئيسية التي تدفع النمو الاقتصادي في قطر.

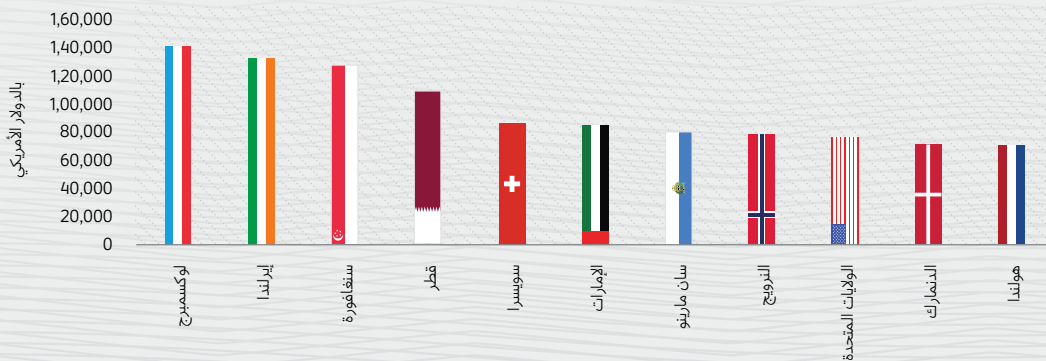
وبالمضي قدماً، من المرجح أن يلعب القطاع الخاص دوراً محورياً في دفع النمو غير النفطي في قطر من خلال تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية والتنويع. تم اتخاذ العديد من التدابير لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، فقد شكلت ما يقرب من 97% من شركات القطاع الخاص المسجلة وكذلك 15-17% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي¹.

كما كانت قطر في طليعة الدول التي قامت بتسخير أدوات تكنولوجيا المعلومات مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي بالإضافة إلى خلق بيئة مواتية للنظام البيئي الرقمي. ونتيجة لذلك، تقوم العديد من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بإنشاء قواعد لها في قطر. احتلت قطر المركز التاسع في مؤشر التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمي نتيجة سرعة نمو منظومة التكنولوجيا المالية لديها². بالإضافة إلى ذلك، شهد عام 2022 أيضاً إطلاق شركات تكنولوجيا المعلومات الكبرى مثل Google Cloud وMicrosoft مراكزها الرقمية الإقليمية في قطر، وذلك بالتعاون في قطاعات مثل الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات وتقنية سلسلة الكتل (البلوك تشين)³. وستعمل هذه المؤسسات على تعزيز جهود التنويع من خلال إبراز قطر كوجهة استثمارية جذابة. ونظراً للأهمية المتزايدة المرتبطة بالتنويع الاقتصادي، يلخص إطار (1-1) توقعات وسياسات النمو المستقبلي في قطر.

إطار (1-1): نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطر

تم تصنيف دولة قطر من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ضمن أفضل الدول في عام 2022 (شكل أ). وفي الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2023، تحسن ترتيب دولة قطر إلى المركز الثاني عشر (من المركز الثامن عشر) من بين 64 دولة أغلبها من الدول المتقدمة. ومن بين المجالات التي حصلت فيها قطر على مرتبة عالية في التقرير، الأداء الاقتصادي (المرتبة 5)، والكفاءة الحكومية (المرتبة 4)، وكفاءة الأعمال (المرتبة 12). وعلى الرغم من أن الانكماش الاقتصادي في عام 2022 كان ظاهرة عالمية، إلا أن قطر لم تتأثر به إلى حد كبير.

شكل أ: ترتيب الدول حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022

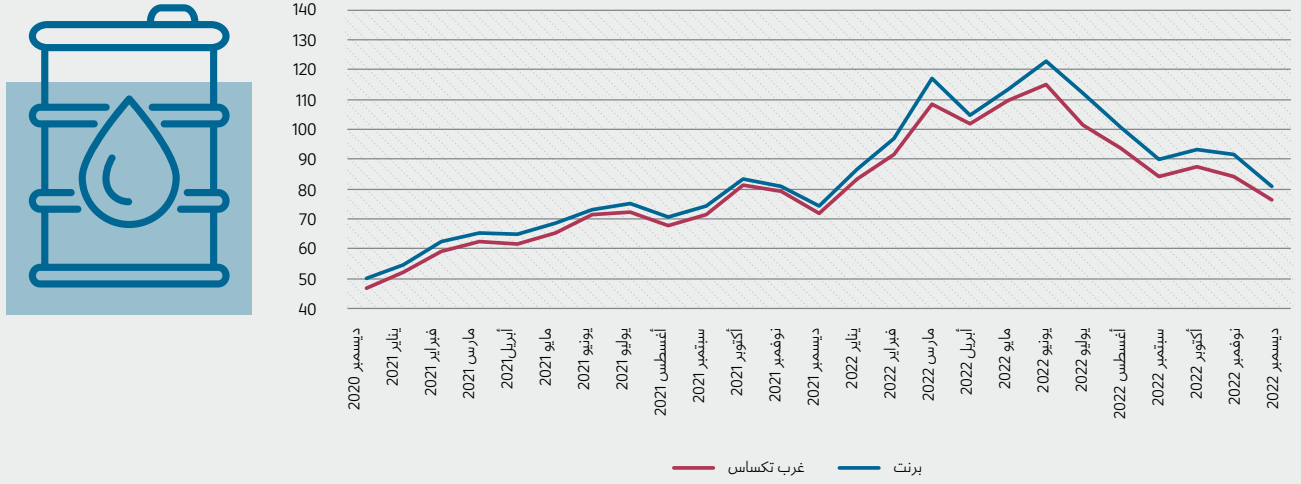


المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي - أكتوبر 2023

1 مجموعة أكسفورد للأعمال: التقرير: قطر 2022
2 المصدر: تقرير التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية لعام 2022
3 المصدر: موقع مركز قطر للمال - الأخبار

كانت العوامل الرئيسية التي كانت مسؤولة عن الأداء الاقتصادي الأفضل لقطر مقارنة ببقية العالم في عام 2022 تتمثل في ارتفاع أسعار النفط والغاز، فضلاً عن ارتفاع النشاط الاقتصادي المرتبط ببطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 (شكل ب).

شكل ب: أسعار النفط الخام في عام 2022 (بالدولار الأمريكي للبرميل الواحد)



المصدر: وكالة بلومبيرغ

وأدى النمو الكبير في فوائض الميزانية والحساب الجاري في عام 2022 إلى تحسين الظروف المالية المحلية، مما ساهم بشكل غير مباشر في الأنشطة الاقتصادية. أما العوامل الأخرى، كما أبرزها الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، فهي كفاءة الحكومة وكفاءة الأعمال وتحسين البنية التحتية التي ساعدت التوسعات الاقتصادية في قطر.

وفي سيناريو ما بعد كأس العالم، من المتوقع أن يبرز قطاع النفط والغاز كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي في المستقبل بسبب الاستثمارات الضخمة الموجهة لمشروع توسعة حقل غاز الشمال. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي توسع صناعة النفط والغاز إلى تحفيز النمو في القطاع غير النفطي أيضاً، لاسيما في الشركات المرتبطة مباشرة بقطاع التعدين.

تعد قطاعات التصنيع والنقل والتخزين وتجارة الجملة والتجزئة والصناعات المرتبطة بالسياحة مثل السكن والخدمات الغذائية من القطاعات غير النفطية المهمة التي تتمتع بالقدرة على خلق نمو اقتصادي مفيد في عام 2023 وما بعده.

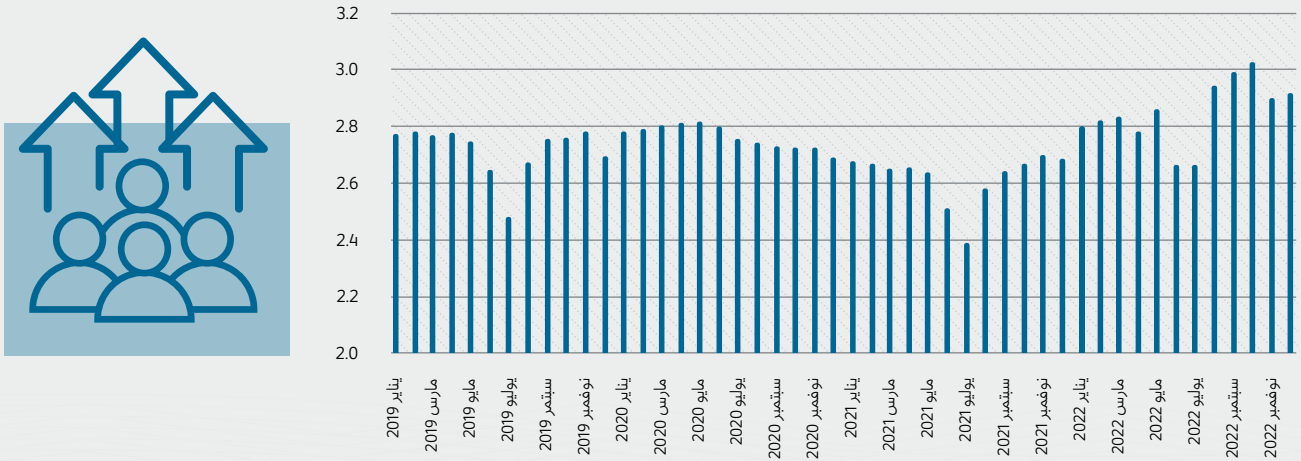
علاوة على ذلك، وبفضل الرؤية العالمية التي جلبتها بطولة كأس العالم لكرة القدم لعام 2022، من المتوقع أن تزداد السياحة، وتساهم أحداث مثل معرض الدوحة 2023 في تحسين الاقتصاد على المدى القصير. وكما هو مبين في استراتيجية قطر الوطنية لقطاع السياحة 2030، تتمتع السياحة بإمكانات هائلة لتصبح مساهماً رئيسياً في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المرجح أن تستمر سياسة الحكومة الحالية واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية ورؤية قطر الوطنية 2030 في التطوير الاحترازي لقطاع النفط والغاز، وتعزيز نشاط القطاع الخاص، وتنويع الاقتصاد. وفي هذا الصدد، يمكن أن يلعب الاستخدام الإنتاجي للبنية التحتية التي تم إنشاؤها خلال كأس العالم (على سبيل المثال، الملاعب) دوراً مهماً. ومن شأن الخطوات الاستباقية التي تتخذها الحكومة أن تضمن استمرار الخدمات المالية والحكومية والتعليمية والصحية والتجارة الإلكترونية. كما أنه سيشتجع النمو في الصناعات غير النفطية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعدين، مثل الخدمات اللوجستية والنقل والتصنيع. ومن المرجح أن يؤدي إلغاء نظام الكفالة وغيره من الإصلاحات التكميلية إلى تعزيز الحماية والتنقل في سوق العمل للعمال الأجانب (صندوق النقد الدولي 2022).



يعتبر معدل البطالة بدولة قطر واحداً من أدنى معدلات البطالة في العالم. ومن ناحية أخرى، يعد الإنفاق على التعليم لكل طالب في قطر من بين أعلى المعدلات في العالم. ويمكن أن تؤدي تدابير الإصلاح المستمرة في نظام التعليم وسياسات سوق العمل النشطة إلى تحسين رأس المال البشري في قطر بشكل أكبر (صندوق النقد الدولي 2022). علاوة على ذلك، فإن التوسع السكاني (شكل ج) والتطورات الغنية في رأس المال البشري ستؤدي بدورها إلى دعم وتعزيز النمو في قطاعات الخدمات، مثل التعليم والرعاية الصحية، من بين قطاعات أخرى.

شكل ج: عدد السكان (مليون نسمة)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء؛ قطر

ومع ارتفاع رأس المال البشري النسائي في قطر، هناك احتمال أن تساعد مشاركة المرأة في القوى العاملة في تعزيز إنتاجية العمل والأنشطة الاقتصادية في البلاد (صندوق النقد الدولي 2022).

وعلى النقيض من الاتجاه العالمي، تحسن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطر بقوة في عام 2022 على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة العالمية. وبعد نهائيات كأس العالم في عام 2022، من المتوقع حدوث بعض التباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي والآثار الأساسية الكبيرة. أشارت مراجعة المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي (2023) الأخيرة إلى أنه من المتوقع أن يتوسع إنتاج قطر بنحو 1.75 في المائة سنوياً خلال الفترة 2023-2025 مع نمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.75 في المائة مدفوعاً بالطلب المحلي. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال التوقعات الاقتصادية العامة لقطر قوية. ومن المرجح أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نتيجة للطلب المحلي القوي والتوسع المستمر في الغاز الطبيعي المسال. وبدعم من السياسات الحكومية المواتية، والبنى التحتية المادية والرقمية، وتطورات رأس المال البشري، من المرجح أن ينتشر النمو في قطاع النفط والغاز إلى القطاعات غير النفطية، والصناعات الأولية والنهائية عبر سلسلة التوريد، ويساعد على تنويع أنشطة الاقتصاد القطري.

المراجع:

صندوق النقد الدولي: مشاورات المادة الرابعة لعام 2022

صندوق النقد الدولي: مشاورات المادة الرابعة لعام 2023

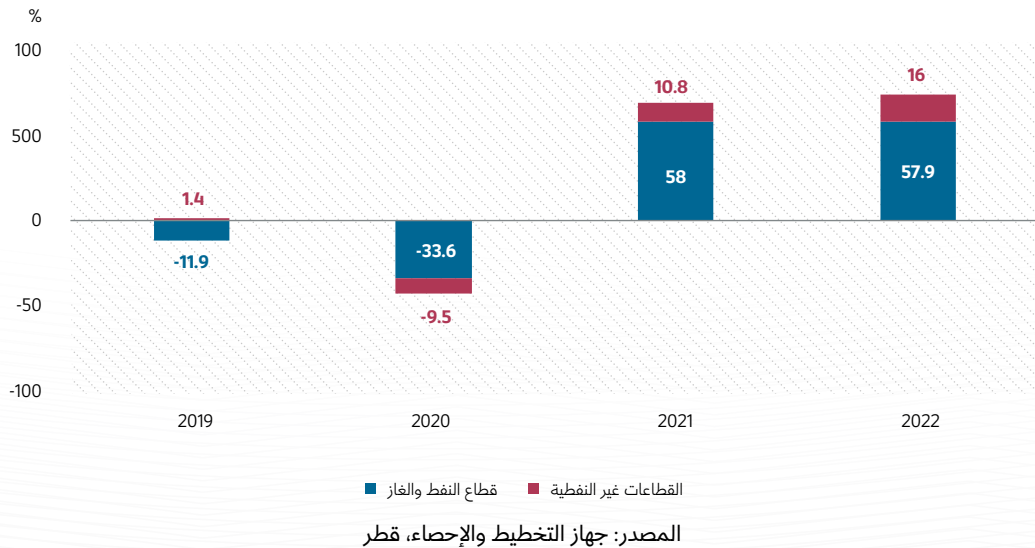
المعهد الدولي للتنمية الإدارية: الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2023

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

الناتج المحلي الإجمالي الاسمي مهم لاقتصاد يعتمد بشكل كبير على صادرات السلع. والأهم من ذلك، أن سعر السلع المصدرة يؤثر على إيرادات الصادرات والإيرادات الحكومية، والتي بدورها يمكن أن تؤثر على الأنشطة الحقيقية من خلال النفقات الحكومية.

في عام 2022، نما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 31.5%، وهو أعلى بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.7% في عام 2022 ونمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بنسبة 24.5% في عام 2021. ومن المفهوم أن الزيادة في أسعار الطاقة منذ عام 2021 بسبب عدم التطابق بين العرض والطلب - والتي تفاقمت بسبب الحرب في أوكرانيا - كانت العامل الرئيسي للنمو المرتفع في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في عام 2022 (شكل 4-1).

شكل 4-1: نمو الناتج المحلي الاسمي



توسع قطاع النفط والغاز بالقيمة الاسمية بنسبة 57.9% في عام 2022، وهو نفس المستوى تقريبًا في عام 2021. وتوسعت القطاعات غير النفطية بوتيرة أبطأ بكثير بلغت 16.0% في عام 2022، ولكنها أعلى من 10.8% في عام 2021 (جدول 4-1). وبالتالي، ارتفعت حصة النفط والغاز في إجمالي الناتج المحلي الاسمي في عام 2022 بشكل ملحوظ إلى 44.0% من 37.0% في عام 2021، مع انخفاض مماثل في حصة القطاعات غير النفطية.

ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي على أساس سنوي في الربعين الأول والثاني، مدفوعًا إلى حد كبير بالنفط والغاز، حيث استمرت أسعار النفط والغاز في الارتفاع حتى يونيو 2022، قبل أن تتراجع بعد ذلك. وتسارعت هذه النسبة من 32.7% في الربع الأول إلى 38.1% في الربع الثاني، قبل أن تتراجع إلى 31.3% و 24.6% على التوالي في الربعين الثالث والرابع (جدول 4-1).

جدول 4-1: الناتج المحلي الإجمالي الفصلي لعام 2022*

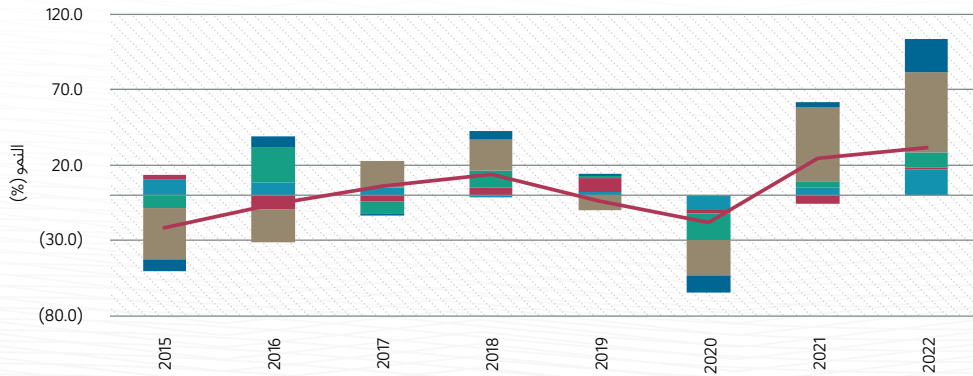
مليون ريال															
إجمالي			الربع الرابع			الربع الثالث			الربع الثاني			الربع الأول			النشاط الاقتصادي
النمو السنوي (%)	الحصة النسبية (%)	قيمة	النمو السنوي (%)	الحصة النسبية (%)	قيمة	النمو السنوي (%)	الحصة النسبية (%)	قيمة	النمو السنوي (%)	الحصة النسبية (%)	قيمة	النمو السنوي (%)	الحصة النسبية (%)	قيمة	
57.9	44.2	380,261	43.4	41.9	91,248	57.4	46.5	106,760	70.6	45.4	98,086	62.5	42.8	84,167	قطاع النفط والغاز
16.0	55.8	479,719	13.8	58.1	126,335	14.8	53.5	122,797	19.2	54.6	117,944	16.7	57.2	112,643	القطاعات غير النفطية
31.5	100.0	859,980	24.6	100.0	217,583	31.3	100.0	229,557	38.1	100.0	216,029	32.7	100.0	196,811	الإجمالي

* بيانات أولية

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء؛ قطر

ومن حيث توزيع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، تظهر الصادرات باعتبارها المساهم الرئيسي على طول الخطوط المتوقعة. ومع ذلك، فإن التعمق في المساهمين خلال عام 2022 يؤكد أهمية الاستهلاك وإجمالي تكوين رأس المال الثابت. وفي حين يشير ذلك إلى زيادة الطلب على الاستهلاك والاستثمار خلال بطولة كأس العالم 2022، فإن إنشاء البنية التحتية والابتكارات التكنولوجية الجديدة يمكن أن يزيد من الاستفادة ويزيد من إمكانية جذب الزوار والمستثمرين في قطر في السنوات القادمة (شكل 5-1).

شكل 5-1: المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المصروفات



نفقات الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي



نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة



إجمالي تكوين رأس المال



الصادرات



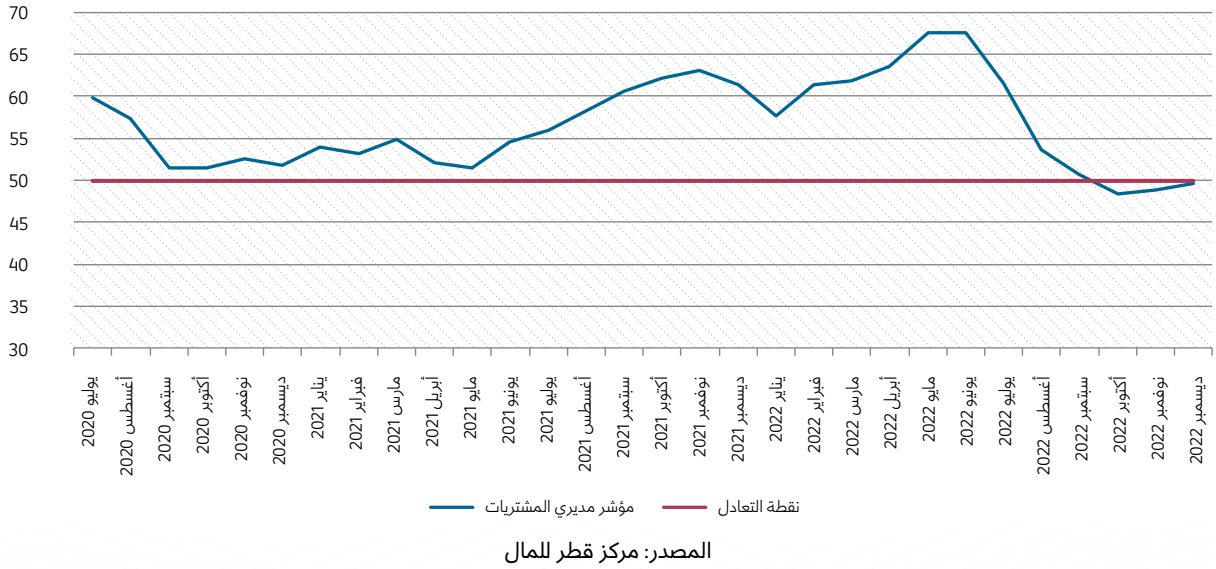
الواردات

الناتج المحلي الإجمالي حسب المصروفات

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء؛ قطر.

وتتجلى الزيادة في الاستثمار والمعنويات الإيجابية للمستثمرين في الزيادة في مؤشر مديري المشتريات خلال عام 2022، والذي كان أعلى بكثير من نقطة التعادل (شكل 6-1).

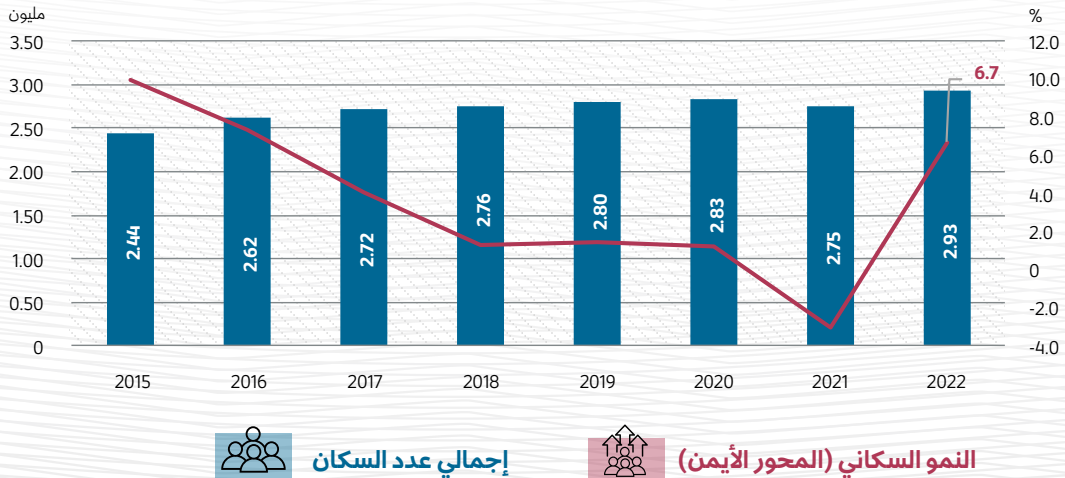
شكل 6-1: مؤشر مديري المشتريات



السكان والقوى العاملة

ارتفع إجمالي عدد سكان قطر إلى 2.93 مليون نسمة في عام 2022، وهو ما يزيد بنسبة 6.7% عن 2.75 مليون نسمة في عام 2021. وكانت استضافة كأس العالم لكرة القدم في ديسمبر 2022 عاملاً رئيسياً في تحفيز هذا النمو السكاني المرتفع. استلزم الانتهاء من جميع المشاريع المتعلقة بكأس العالم في الوقت المناسب تدفق أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية إلى البلاد خلال العام.

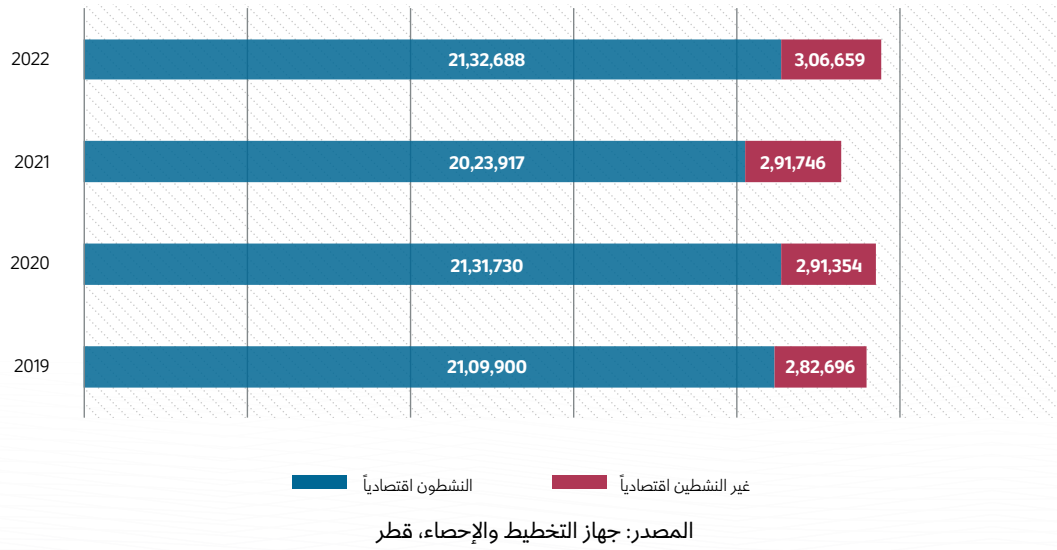
شكل 7-1: النمو السكاني في قطر



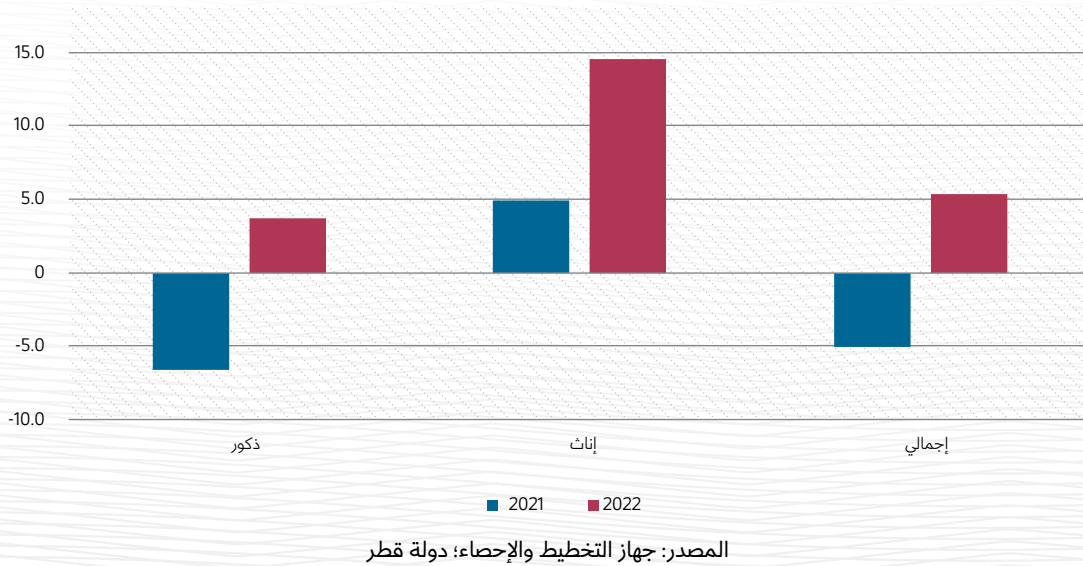


وإلى جانب النمو السكاني، شهدت القوى العاملة في قطر أيضًا نموًا كبيرًا على مر السنين. نمت القوة العاملة بنسبة 5.3% في عام 2022، وهو تحسن كبير مقارنة بعام 2021، عندما تقلصت القوة العاملة بنسبة 4.4%. نما عدد السكان النشطين اقتصاديًا بنسبة 5.4% خلال العام، مما أتاح أن يصل معدل المشاركة في القوى العاملة إلى 87.4%. باعتبارها دولة تعتمد على القوى العاملة المهاجرة، تحرص قطر على جذب القوى العاملة ذات المهارات العالية والاحتفاظ بها. ولتحقيق هذه الغاية، قامت الدولة بإدخال العديد من الإصلاحات لإبراز قطر كوجهة جذابة للتوظيف. خلال عام 2022 توسعت العمالة الوافدة النشطة اقتصاديًا بنسبة 5.4%

شكل 8-1: القوى العاملة في قطر



شكل 9-1: نمو السكان النشطين اقتصادياً حسب الجنس (%)



وخلال عام 2022، شهد عدد الإناث الناشطات اقتصادياً قفزة كبيرة بنسبة 14.5%، وهو ما يعكس الإجراءات الاستباقية العديدة التي اتخذتها الحكومة لتشجيع المرأة على المشاركة في القوى العاملة.

ومن أجل فهم الضغوط التضخمية الأساسية بشكل أكبر، تمت إزالة المكونات المتقلبة الأخرى مثل أسعار المواد الغذائية والمشروبات والترفيه والثقافة من مؤشر أسعار المستهلك الأساسي. ويكون التضخم الأساسي أقل بكثير عند استبعاد الترفيه والثقافة، حيث يبلغ معدل التضخم السنوي 1.3%. وهذا يوضح بوضوح دور مجموعة الترفيه في دفع التضخم الرئيسي إلى الارتفاع في عام 2022.

جدول 1-2: الرقم القياسي لأسعار المستهلك - المتوسط السنوي (2018=100)

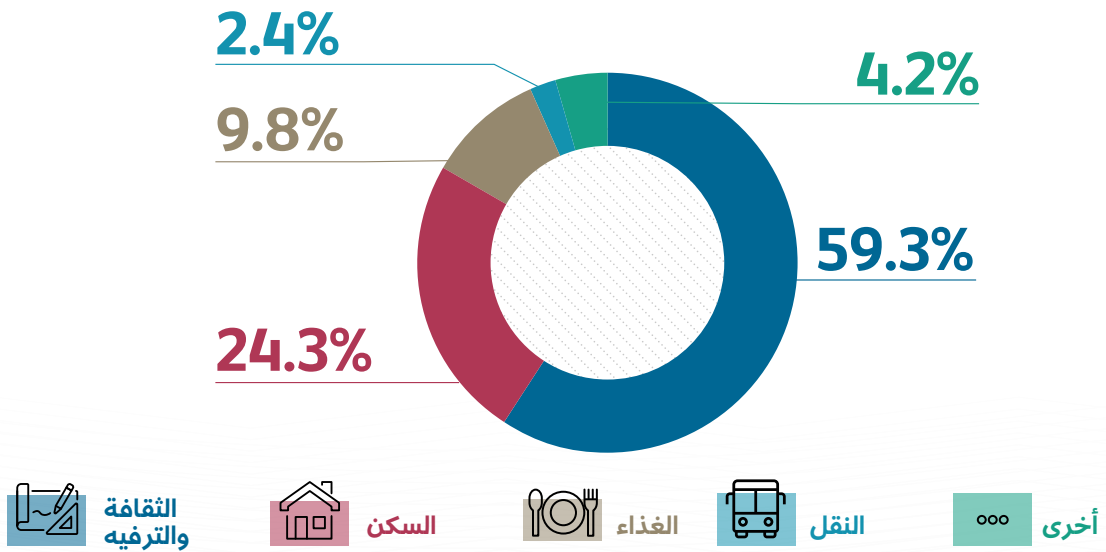
معدل التضخم السنوي (%)	2022	2021	2020	الوزن	البند
5.0	2.3	103.7	98.8	100	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك
4.0	2.7	107.0	102.9	13.45	المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية
0.0	0.6	246.0	244.4	0.28	التبغ
0.7	-2.7	92.6	92.0	5.58	الملابس والأحذية
6.4	-5.1	93.6	88.0	21.17	السكن والماء والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى
1.1	3.0	105.2	104.1	7.88	الأثاث والتجهيزات المنزلية
-3.0	-0.5	98.3	101.3	2.65	الخدمات الصحية
0.8	10.0	109.4	108.5	14.59	النقل
-0.6	2.2	92.4	93.0	5.23	الاتصالات
29.6	7.9	109.8	84.7	78.5	الثقافة والترفيه
0.6	3.0	111.2	110.5	107.3	التعليم
1.3	3.1	108.6	107.2	103.9	المطاعم والفنادق
1.7	2.7	108.6	106.8	104.1	السلع والخدمات المتنوعة

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر

العوامل الرئيسية المؤثرة على تضخم مؤشر أسعار المستهلك في قطر:

يعود ارتفاع التضخم في عام 2022 بشكل رئيسي إلى ثلاثة مكونات، وهي «السكن والمياه والكهرباء» و«الترفيه والثقافة» و«الأغذية والمشروبات» (شكل 2-2). من ناحية أخرى، ساعد انخفاض تأثير ارتفاع أسعار الواردات بسبب ارتفاع مؤشر الدولار في عام 2022 مقارنة بعام 2021، والحد الأقصى لأسعار الوقود، وما إلى ذلك، على خفض التضخم في قطر.

شكل 2-2: المساهمة النسبية في التضخم الكلي السنوي (2022)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر

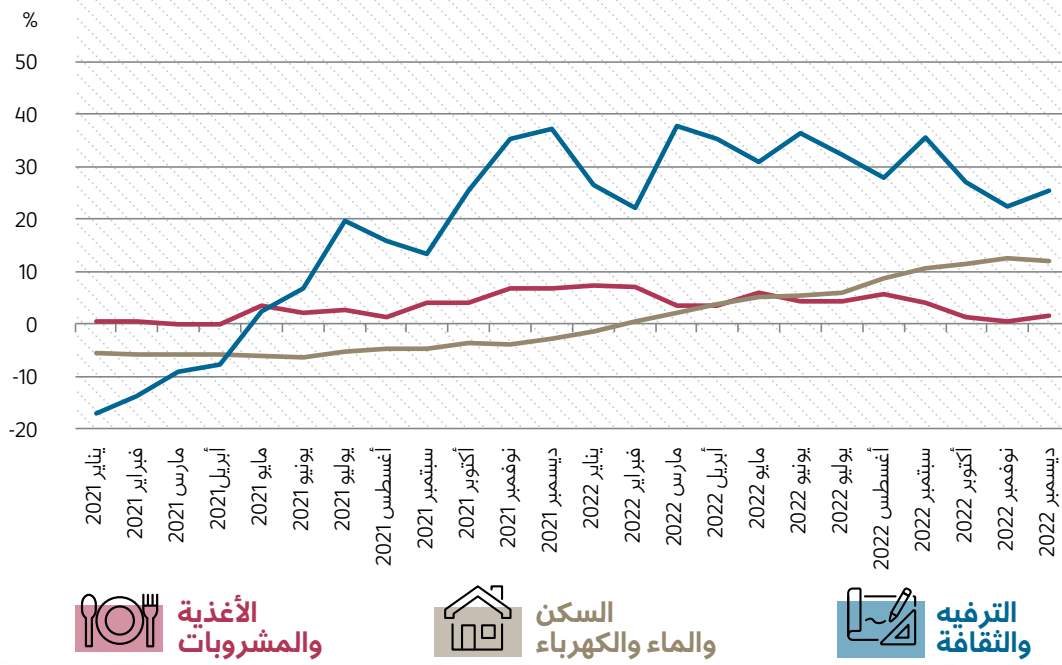
(أ) أسعار المواد الغذائية والمشروبات

بلغ معدل تضخم أسعار المواد الغذائية، في المتوسط، حوالي 4.0% في عام 2022، على الرغم من ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية (شكل 2-3). وكان الإجراء الأساسي الذي ساعد على احتواء تضخم أسعار الغذاء ضمن مستويات يمكن التحكم فيها هو برنامج «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي»، والذي بموجبه اتخذت الحكومة خطة عمل استراتيجية سريعة لتلبية احتياجات السوق المحلية من الحبوب والقمح من مصادر متعددة. وفي الربع الرابع من عام 2022، انخفض تضخم أسعار المواد الغذائية بشكل حاد إلى متوسط قدره 1.1%، مدعومًا بانخفاض أسعار المواد الغذائية العالمية.

(ب) الإسكان والمياه والكهرباء

تحول مكون الإسكان والمياه والكهرباء من انكماش ملحوظ بنسبة 5.1% في عام 2021 إلى تضخم كبير بنسبة 6.4% في عام 2022، ويرجع ذلك أساسًا إلى زيادة قطاع إيجارات المساكن (شكل 2-3). وارتفع إيجار المنازل الفرعي الرئيسي بشكل ملحوظ من انكماش بنسبة 1.6% في يناير إلى ذروة زيادة بلغت حوالي 14.1% في نوفمبر قبل أن ينخفض بشكل هامشي إلى 13.4% في ديسمبر. ارتفعت إيجارات المساكن بشكل كبير بسبب الزيادة الكبيرة في الطلب بسبب التدفق الهائل للزوار خلال كأس العالم لكرة القدم، والذي فاق المعروض من الوحدات السكنية.

شكل 2-3: العوامل الرئيسية المحركة للتضخم السنوي في قطر (%)



الأغذية
والمشروبات



السكن
والماء والكهرباء



الثقافة
والترفيه

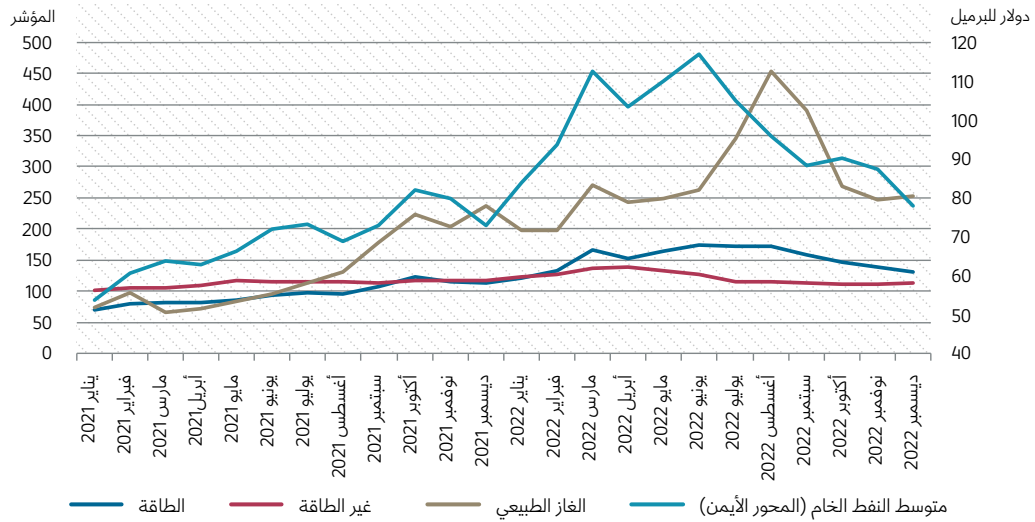
ج) الترفيه والثقافة

تتكون سلة الترفيه والثقافة بشكل أساسي من نفقات السياحة (باقات العطلات)، وتمثل 81.6% من إجمالي وزن السلة. ارتفعت نفقات السياحة بشكل كبير بسبب ارتفاع تكاليف وقود الطيران، والطلبات الهائلة المحتجزة على السفر الجوي بعد عامين من الإغلاق، وارتفاع الطلب على السفر الجوي بسبب بطولة كأس العالم لكرة القدم. ونتيجة لذلك، زاد مكون الترفيه والثقافة الإجمالي بنسبة 29.6% (شكل 2-3).

أسعار السلع

يتأثر التضخم المحلي لمؤشر أسعار المستهلكين بتقلبات الأسعار العالمية للسلع والسلع التي تستوردها قطر. أسعار السلع الأساسية العالمية التي ارتفعت بشكل حاد في عام 2021 بسبب عدم التوافق بين العرض والطلب في أعقاب اضطرابات سلسلة التوريد، والتحول في نمط الطلب نحو الاستهلاك المكثف للسلع الأساسية الذي استمر لعدة أشهر في عام 2022. وتفاقت أسعار الطاقة بسبب الحرب في أوكرانيا، حتى الربع الثالث من عام 2022، لكنها انخفضت بعد ذلك مع تراجع الاضطرابات في سلسلة التوريد. وخلال عام 2022، ارتفعت أسعار الطاقة بنسبة 53.7% حتى أغسطس قبل أن تتراجع لتسجل زيادة سنوية قدرها 16.5%. وبعد ارتفاعها بنسبة 17.9% حتى أبريل، تراجعت الأسعار بشكل كبير لتتكمش بنسبة 3.9% في ديسمبر 2022 مقارنة بديسمبر 2021 (شكل 2-4).

شكل 2-4: أسعار السلع العالمية (2010 = 100)



المصدر: البنك الدولي وRefinitiv Eikon

مؤشر أسعار المنتجين

يلتقط مؤشر أسعار المنتجين متوسط تغيرات الأسعار في أسعار البيع. وهو يجسد ضغوط الأسعار التي يشعر بها منتجو السلع والخدمات. وفي المتوسط، ارتفع مؤشر أسعار المنتجين إلى 150.8 في عام 2022 من 105.1 في عام 2021، مسجلاً نمواً بنسبة 43.5% (جدول 2-2). أثر انتعاش أسعار السلع العالمية والنمو الاقتصادي المحلي بشكل إيجابي على مؤشر أسعار المنتجين في عام 2022. وارتفعت مجموعة التعديين والمحاجر، التي يبلغ وزنها 82.46%، من 103.8 في عام 2021 إلى 154.2 في عام 2022، مسجلة نمواً بنسبة 48.5%

جدول 2-2: مؤشر أسعار المنتجين - المتوسط السنوي

التغير السنوي (%)		2022	2021	2020	الوزن	البيان
2022	2021					
43.5	65.5	150.8	105.1	63.5	100.00	المؤشر العام
48.5	71.4	154.2	103.8	60.6	82.46	أنشطة التعديين واستغلال المحاجر
23.7	49.1	138.1	111.6	74.9	15.85	أنشطة التصنيع
2.2	3.1	104.3	102.0	99.0	1.16	إمدادات الكهرباء
-4.3	15.4	113.9	119.0	103.1	0.53	إمدادات المياه

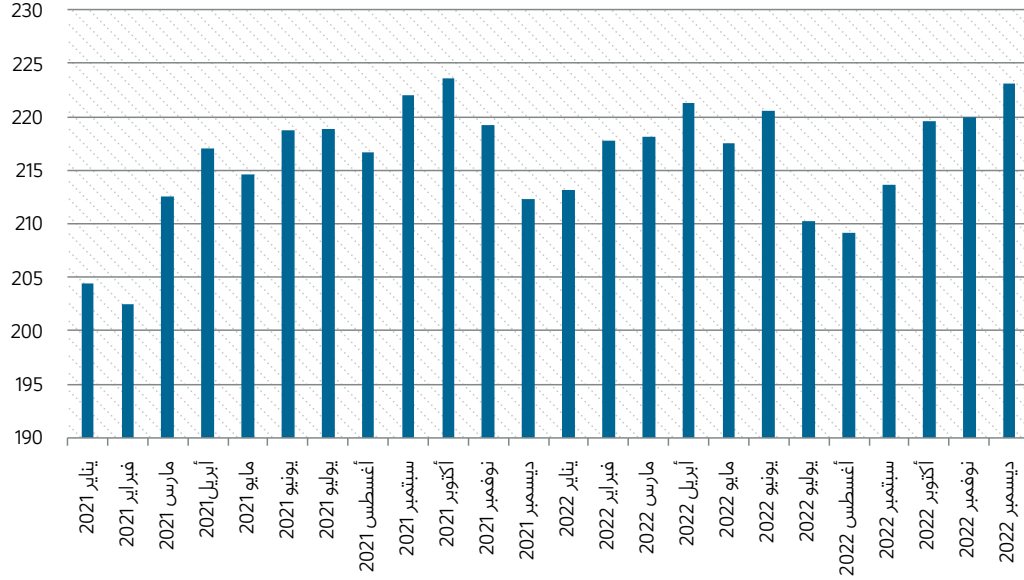
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، قطر

مؤشر أسعار العقارات

يقوم مؤشر أسعار العقارات بتحليل اتجاه التضخم في قطاع العقارات في قطر، والذي لا يزال قطاعاً مهماً في الاقتصاد القطري. ارتفع مؤشر أسعار العقارات في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2022. وانخفض في الأشهر الأربعة التالية حتى أغسطس واستأنف مرة أخرى اتجاهه الصعودي حتى نهاية العام. وبالتالي، ارتفع مؤشر أسعار العقارات في ديسمبر 2022 بنسبة 5.1% عن ديسمبر 2021 عندما ارتفع بنسبة 2.1% عن ديسمبر 2020 (شكل 2-5).



شكل 2-5: مؤشر أسعار العقارات



المصدر: مصرف قطر المركزي

التضخم العالمي

لقد كان التضخم العالمي، ولاسيما التضخم لدى الشركاء التجاريين، أحد المحركات المهمة للتضخم في قطر والذي انتقل من خلال أسعار الواردات. ارتفع التضخم العالمي في النصف الأول من عام 2022، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وخاصة أسعار الطاقة، مما أدى إلى تضخم أسعار المستهلك في عام 2022 حيث ارتفع متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين في الاقتصادات المتقدمة إلى 7.3% من 3.1% في عام 2021، بينما ارتفع في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى 9.8% من 5.9% في عام 2021 (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023) (جدول 2-3).

جدول 2-3: معدل التضخم العالمي لمؤشر أسعار المستهلك - المتوسط السنوي (%)

البيان	2022	2021	2020
الاقتصادات المتقدمة	7.3	3.1	0.7
منطقة اليورو	8.4	2.6	0.3
اليابان	2.5	-0.2	0.0
المملكة المتحدة	9.1	2.6	0.9
الولايات المتحدة	8.0	4.7	1.3
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية	9.8	5.9	5.2
البرازيل	9.3	8.3	3.2
الصين	19	0.9	2.5
الهند	6.7	5.5	6.2
إندونيسيا	4.2	1.6	2.0

المصدر: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي، أكتوبر 2023

كما ارتفع معدل التضخم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة العربية السعودية خلال عام 2022 تماشياً مع التضخم العالمي، ويرجع ذلك أساساً إلى التعافي المحلي القوي وارتفاع أسعار المواد الغذائية والاختناقات في جانب العرض (جدول 4-2).

جدول 4-2: التضخم السنوي لمؤشر أسعار المستهلك في دول المجلس (%)

الدولة	2022	2021	2020
البحرين	3.6	-0.6	-2.3
الكويت	4.0	3.4	2.1
عمان	2.8	1.5	-0.9
السعودية	2.5	3.1	3.4
الإمارات	4.8	-0.1	-2.1
قطر	5.0	2.3	-2.5

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي عن آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، أكتوبر 2023

ومع ذلك، بالمقارنة مع الاقتصادات المتقدمة، كانت الزيادة في معدل التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك معدل التضخم في قطر، أقل. ومن بين العوامل التي ساهمت في انخفاض معدل التضخم مقارنة بالاقتصادات المتقدمة انخفاض انتقال أسعار الواردات المرتفعة إلى اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بسبب ارتفاع مؤشر الدولار والدعم.

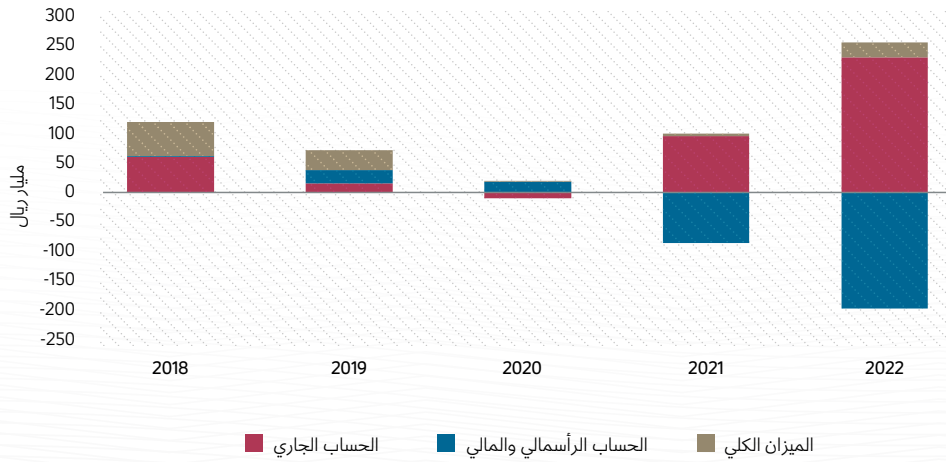
من المتوقع أن يكون التضخم معتدلاً بشكل ملحوظ في عام 2023 للأسباب التالية: أولاً، من شأن تباطؤ النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع أسعار الفائدة أن يضعف الطلب الكلي. ثانياً، سينخفض التضخم المستورد مع تراجع التضخم لدى الشركاء التجاريين في أعقاب رفع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار السلع الأساسية. وفي عام 2023، من المتوقع أن تتراجع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير حيث أن أسعار المواد الغذائية العالمية تنخفض بسرعة منذ بداية النصف الثاني من عام 2022. ثالثاً، ارتفاع الأسعار في القطاعات المرتبطة بكأس العالم 2022 مثل الإسكان والنقل والمطاعم والفنادق، هو أمر متوقع. ومن المتوقع أن يهدأ بشكل كبير في عام 2023. وتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدل التضخم في قطر 2.8% لعام 2023.

الفصل الثالث: القطاع الخارجي

ميزان المدفوعات

لقد كان لبطولة كأس العالم 2022 تأثير عميق على المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين في قطر، وهو ما انعكس على ميزان المدفوعات لهذا العام. تشير التقديرات الأولية لميزان المدفوعات لعام 2022 إلى تحقيق فائض إجمالي قدره 25,1 مليار ريال، وهو العام الخامس على التوالي الذي يسجل فيه فوائض، مما يعني تراكم المزيد من احتياطات النقد الأجنبي. لقد كان الفائض الإجمالي في ميزان المدفوعات من خلال فائض الحساب الجاري، والذي عوض بكثير التدفقات الخارجة في الحساب الرأسمالي والمالي (شكل 1-3).

شكل 1-3: ميزان المدفوعات القطري (مليار ريال)



بلغ رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 26.7 في المائة في عام 2022، في حين سجل حساب رأس المال سالب 22.9% في عام 2022. وكان هذا يتماشى مع الاتجاه التاريخي حيث اتخذ الميزان التجاري السلبي دور المحرك الأساسي للنمو. الفائض في الحساب الجاري في قطر (شكل 2-3).

شكل 2-3: لمحة سريعة عن ميزان المدفوعات القطري (2021-2022)

ميزان المدفوعات

الرصيد الكلي
2021 4.0 مليار ريال
(فائض)

الرصيد الكلي
2022 25.1 مليار ريال
(فائض)

الحساب الجاري

95.8 مليار ريال
(فائض)

الحساب الرأسمالي

0.5 مليار ريال
(تدفق للخارج)

الحساب المالي

85.2 مليار ريال
(تدفق للخارج)

الحساب الجاري

229.7 مليار ريال
(فائض)

الحساب الرأسمالي

0.8 مليار ريال
(تدفق للخارج)

الحساب المالي

196.7 مليار ريال
(تدفق للخارج)

الحساب الجاري



الحساب المالي



التغير في الاحتياطيات

4.0 مليار ريال
(زيادة)

25.1 مليار ريال
(زيادة)

الحساب الجاري

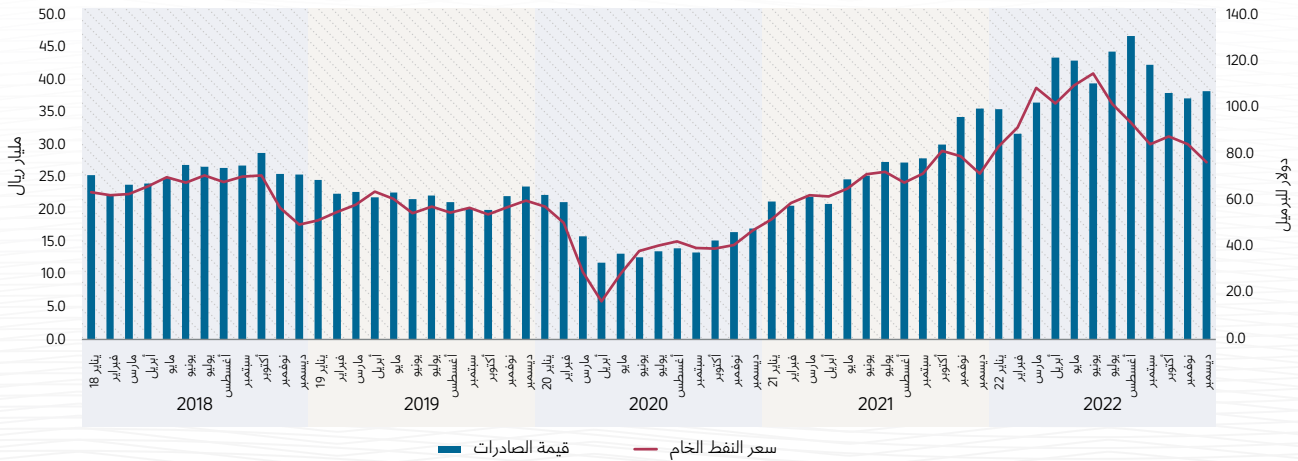
سجل رصيد الحساب الجاري في عام 2022 فائضاً ضخماً بقيمة 229.7 مليار ريال، أي بزيادة 2.4 مرة عن 95.8 مليار ريال في عام 2021 (جدول 1-3). وقد أدى ارتفاع الفائض التجاري بنسبة 61.5% إلى 354.7 مليار ريال بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز إلى هذه الزيادة الكبيرة في فائض الحساب الجاري (جدول 1-3، جدول ميزان المدفوعات الكامل في الملحق).

جدول 1-3: ميزان المدفوعات القطري

مليون ريال			
البيان	2022	2021	2020
الحساب الجاري	229,749	95,802	-10,868
الحساب الرأسمالي والحساب المالي	-197,494	-85,729	17,458
الميزان الكلي	25,092	4,046	1,865

وساهمت الزيادة في أسعار الغاز وأسعار الهيدروكربونات الأخرى خلال عام 2022 في زيادة عائدات التصدير (شكل 3-3)، في حين كانت الواردات مدفوعة في الغالب بالطلبات المتعلقة بالاقتصاد المحلي وكأس العالم 2022.

شكل 3-3: الصادرات حسب القيمة وسعر نفط غرب تكساس الخام



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء؛ دولة قطر، والنشرة الوردية للبنك الدولي

وفي الصادرات السلعية، سجلت جميع مكوناتها، باستثناء إعادة التصدير، نمواً ملحوظاً مع توسع صادرات الغاز الطبيعي والنفط بنسبة 60.0% و43.1% على التوالي. وبالتالي، ارتفعت حصة الصادرات المرتبطة بالنفط والغاز إلى 87.3% في عام 2022 (جدول 2-3).

جدول 3-2: حساب السلع

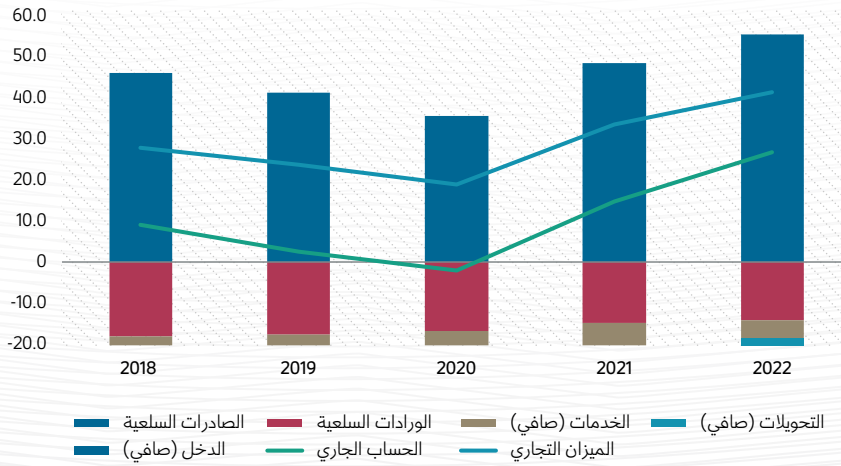
مليون ريال			
البند	2022	2021	2020
الصادرات (فوب)	476,711	317,420	187,474
الغاز الطبيعي متضمناً المكثفات	310,866	194,317	115,146
نفط	105,260	73,579	38,235
صادرات أخرى	50,312	39,278	23,674
إعادة تصدير	10,273	10,246	10,419
الواردات (فوب)	-122,012	-97,786	-88,695
الميزان التجاري	354,699	219,634	98,779

ملاحظة: يشار إلى الواردات بالسالب (-).

المصدر: مصرف قطر المركزي

ومن حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، لعبت الصادرات الدور الأكثر أهمية والذي ظل ثابتاً على مدار العام (شكل 3-4). إن ارتفاع الصادرات السلعية بنسبة 50.2% إلى 476.7 مليار ريال فاق بشكل كبير ارتفاع الواردات بنسبة 24.8% إلى 122.0 مليار ريال، مما أدى إلى زيادة الفائض التجاري..

شكل 3-4: المساهمة في الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)

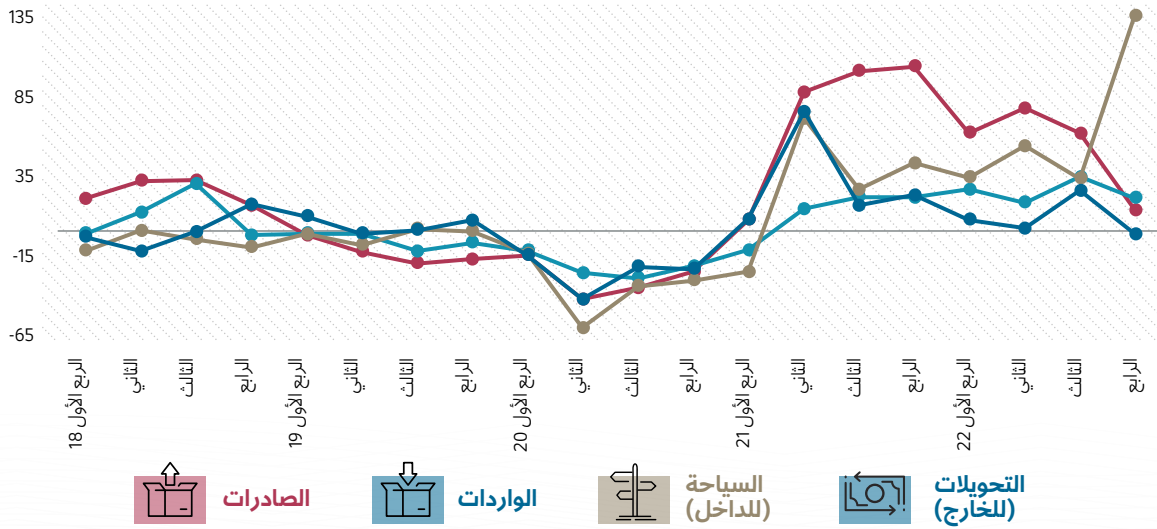


المصدر: مصرف قطر المركزي

ولم يرتفع العجز التقليدي في حسابات الخدمات والدخل والتحويلات الجارية إلا بشكل هامشي بنسبة 0.1% إلى 125.0 مليار ريال في عام 2022. إلا أنه كانت هناك تباينات كبيرة في حركة هذه الحسابات في عام 2022. وانخفض العجز في حساب الخدمات بشكل حاد بنسبة 35.8% إلى 374 مليار ريال كإيرادات (دائن) تحت بند «السفر» و«النقل» تظهر ارتفاعاً كبيراً في الربعين الثالث والرابع بسبب بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022. وفي المقابل، ارتفع العجز في حساب الدخل ثلاثة أضعاف إلى 30.2 مليار ريال، حيث زاد الدخل الاستثماري لغير المقيمين بشكل أكبر بكثير من الدخل الاستثماري للمقيمين من الخارج. وارتفع العجز في حساب التحويلات الجارية بنسبة 3.3% إلى 574 مليار ريال.

ومن حيث البيانات ربع السنوية، فإن الربع الأخير (الربع الرابع) من عام 2022 له أهمية كبيرة بسبب بطولة كأس العالم لكرة القدم، عندما ارتفعت تدفقات السياحة إلى مستويات تاريخية. وقد عكس ذلك صافي رصيد الخدمات الذي سجل عجزاً أقل بقيمة 1.2 مليار ريال قطري خلال الربع مقابل عجز أعلى قدره 15.5 مليار ريال قطري خلال الربع الرابع من عام 2021، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع إيرادات قطاع الخدمات وخاصة السفر والسياحة بدعم من الناتج المحلي الإجمالي. استضافة الحدث الضخم لكأس العالم لكرة القدم خلال هذا الربع (شكل 4-3ب).

شكل 4-3ب: النمو السنوي لمكونات الحساب الجاري (%)

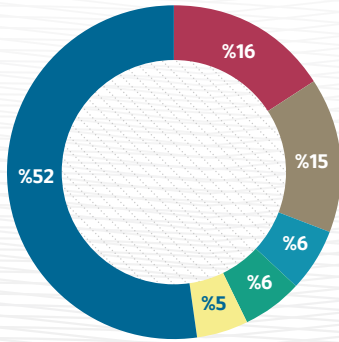


المصدر: مصرف قطر المركزي

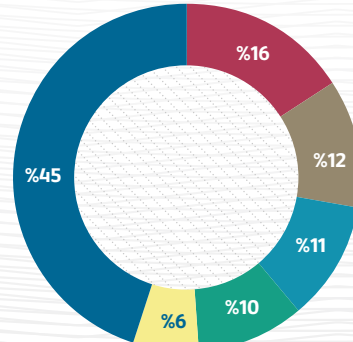
وجهات الصادرات ومنشأ الواردات

كانت منطقة آسيا هي الوجهة الرئيسية لصادرات قطر والمنشأ الأول لواردات قطر إلى حد كبير. ومن حيث تكوين الصادرات القطرية، كانت البلدان المستوردة للنفط هي الشركاء التجاريين الرئيسيين، والتي تشمل الصين والهند وكوريا الجنوبية (شكل 3-5أ). وإلى جانب الصين، شملت الدول الرئيسية التي تستوردها قطر الولايات المتحدة الأمريكية والهند وإيطاليا وألمانيا في عام 2022 (شكل 3-5ب).

شكل 3-5ب: الواردات حسب الدول



شكل 3-5أ: الصادرات حسب الدول



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء؛ دولة قطر

بلغت صادرات قطر إلى دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 7% من إجمالي صادراتها المسجلة في عام 2022. أما الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي والتي تبلغ حوالي 5% من إجمالي وارداتها والتي سجلت وتزداد في عام 2022 (جدول 3-3).

جدول 3-3: وجهة الصادرات ومنشأ الواردات*

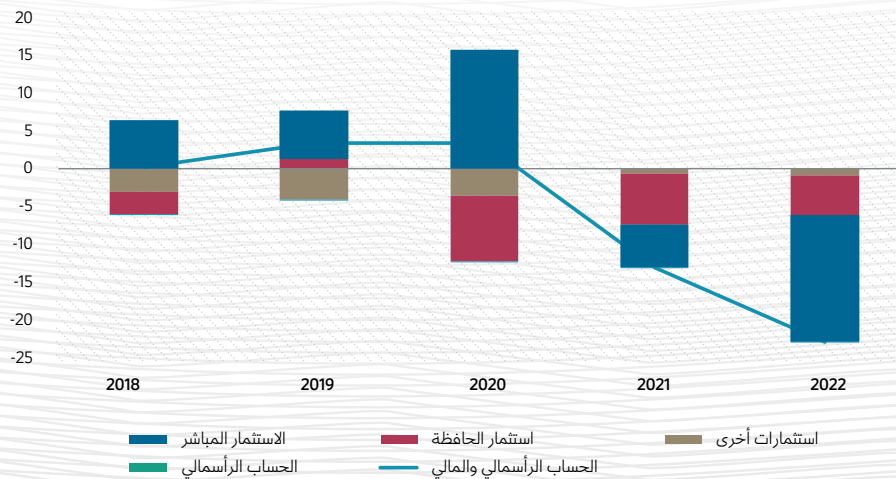
التغير	الحصة (%)		القيمة (مليون ريال)		
	2022	2021	2022	2021	
					الصادرات
40.91	54.48	58.06	259,697	184,303	أعلى خمس دول
49.9	6.8	6.8	32,531	21,703	دول مجلس التعاون
-0.3	0.4	0.6	1,988	1,993	دول عربية أخرى
66.8	38.3	34.5	182,495	109,421	باقي الدول
			476,711	317,420	إجمالي الصادرات
					الواردات
25.7	48.55	46.2	59,161	47,065	أعلى خمس دول
91.8	5.4	3.4	6,581	3,431	دول مجلس التعاون
1.4	1.6	1.9	1,933	1,906	دول عربية أخرى
9.6	44.5	48.6	54,189	49,465	باقي الدول
			121,864	101,867	إجمالي الواردات

* بما في ذلك إعادة التصدير
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء؛ دولة قطر

الحساب الرأسمالي والمالي

سجل رصيد الحساب الرأسمالي والمالي عجزاً كبيراً بقيمة 197,5 مليار ريال في عام 2022، أي أكثر من ضعف العجز البالغ 85.7 مليار ريال في عام 2021. وبلغ العجز في الحساب المالي 196.7 مليار ريال، بينما بلغ العجز في حساب رأس المال 0.8 مليار ريال. وقد نتج العجز في الحساب المالي بقيمة 196.7 مليار ريال خلال عام 2022 بشكل رئيسي عن العجز بقيمة 44.2 مليار ريال في حساب استثمارات الحافظة وكذلك العجز بقيمة 144.9 مليار ريال في حساب الاستثمارات الأخرى. في حين أن الاستثمار في الخارج من خلال الفائض الكبير في الحساب الجاري ساهم في حدوث عجز كبير في حساب استثمارات الحافظة، كان لمختلف التدابير الاحترازية الكلية التي اتخذها مصرف قطر المركزي للحد من اعتماد البنوك على المكونات قصيرة الأجل للودائع الخارجية دور رئيسي في زيادة العجز في حساب الاستثمارات الأخرى. حيث أن التدابير الاحترازية الكلية التي اتخذها المصرف المركزي للحد من اعتماد البنوك على التمويل الخارجي تمثلت في زيادة متطلبات الاحتياطي والتركيز على تدفقات ودائع غير المقيمين للخارج ضمن نسب السيولة في اتفاقية بازل 3. وهكذا سجلت الالتزامات تحت بند "استثمارات أخرى"، والتي تشمل ودائع غير المقيمين، تدفقاً للخارج بقيمة 61.8 مليار ريال، مقابل تدفق للداخل بقيمة 60.8 مليار ريال في عام 2021. يوضح شكل (3-6) أهم العوامل المساهمة في نسبة الحساب الرأسمالي والحساب المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 3-6: المساهمة في الحساب الرأسمالي والمالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)

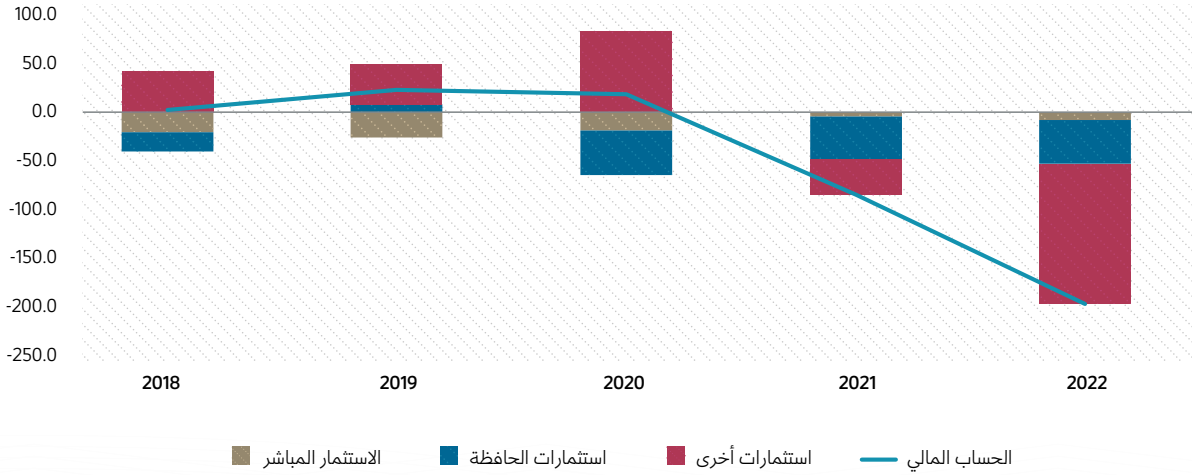


المصدر: مصرف قطر المركزي



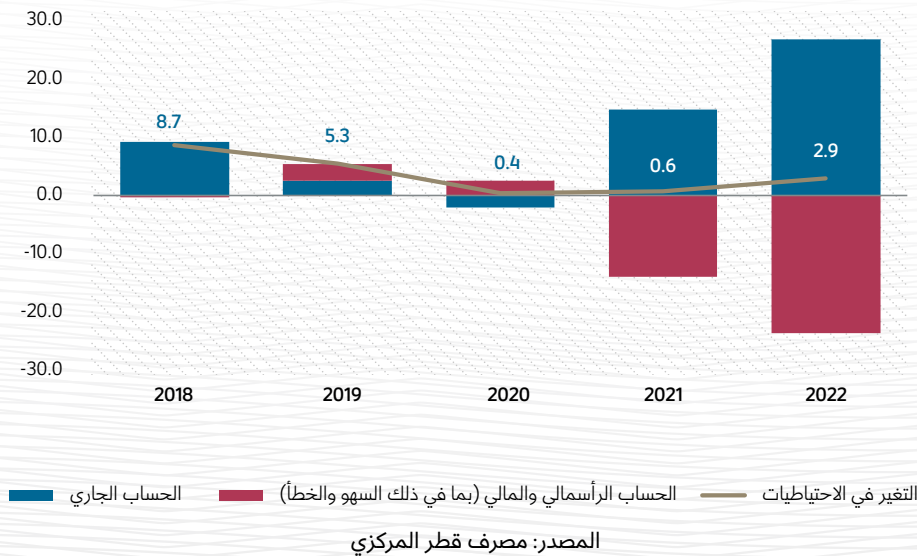
ومن ناحية أخرى، بلغ إجمالي التدفقات الخارجة المستحقة للمقيمين الذين يستثمرون في الخارج (أصول) 131.8 مليار ريال قطري في عام 2022، أي أقل بعض الشيء من 138.0 مليار ريال قطري في عام 2021. ومن بين هذه التدفقات الخارجة، بلغت «الاستثمارات الأخرى» 83.0 مليار ريال قطري. يليه «الاستثمار في المحفظة» بقيمة 40.1 مليار ريال، ثم «الاستثمار المباشر» بقيمة 8.4 مليار ريال.

شكل 7-3: مكونات الحساب المالي (مليار ريال)



وهكذا، وبعد تعديله مع مراعاة الأخطاء والسهو، سجل ميزان المدفوعات فائضاً إجمالياً قدره 25.1 مليار ريال قطري خلال عام 2022، مما أدى إلى تراكم احتياطي النقد الأجنبي بمبلغ معادل (شكل 8-3)، أي ما يعادل 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل 8-3: الحساب الجاري والحساب المالي (% من الناتج المحلي الإجمالي)



الملحق

ميزان المدفوعات القطري

(مليون ريال)

*2022	2021	2020	2019	2018	البيان
229,749	95,802	-10,868	15,506	60,614	أ. الحساب الجاري
354,699	219,634	98,779	151,355	185,572	السلع
476,711	317,420	187,474	265,483	306,810	الصادرات (فوب)
-122,012	-97,786	-88,695	-114,128	-121,238	الواردات (فوب)
-37,390	-58,218	-55,577	-59,349	-51,802	الخدمات
111,851	66,780	70,723	69,565	66,512	الخدمات (دائن)
26,435	15,519	12,969	19,808	20,258	سفر
70,137	41,110	41,045	38,811	36,619	نقل
15,279	10,151	16,709	10,946	9,635	أخرى
-149,241	-124,998	-126,300	-128,914	-118,314	خدمات (مدين)
-44,626	-36,533	-24,541	-34,528	-33,750	سفر
-49,271	-48,026	-56,646	-50,812	-41,676	نقل
-55,344	-40,439	-45,113	-43,574	-42,888	أخرى
-30,171	-10,057	-11,082	-16,051	-13,633	الدخل
51,629	37,730	38,140	32,554	29,171	الدخل (دائن)
0	0	0	0	0	تعويضات العاملين
51,629	37,730	38,140	32,554	29,171	دخل الاستثمار
-81,800	-47,787	-49,222	-48,605	-42,804	الدخل (مدين)
-559	-499	-459	-545	-528	تعويضات العاملين
-81,241	-47,288	-48,763	-48,060	-42,276	دخل الاستثمار
-57,389	-55,557	-42,988	-60,449	-59,523	التحويلات الجارية
9,077	5,954	5,485	4,911	3,407	دائن
-66,466	-61,511	-48,473	-65,360	-62,930	مدين
-44,161	-39,418	-36,349	-43,003	-41,543	منها تحويلات العاملين
-197,494	-85,729	17,458	21,733	1,035	ب. الحساب الرأسمالي والمالي
-808	-526	-613	-519	-873	الحساب الرأسمالي
-196,686	-85,203	18,071	22,252	1,908	الحساب المالي
-8,400	-4,562	-18,797	-26,437	-20,781	الاستثمار المباشر
-8,677	-582	-9,937	-16,199	-12,823	في الخارج
277	-3,980	-8,860	-10,238	-7,958	في قطر

*2022	2021	2020	2019	2018	البيان
-44,221	-44,265	-45,678	7,931	-19,380	محافظ الاستثمار
-40,123	-38,982	-53,920	-38,215	-67,292	الأصول
-4,098	-5,283	8,242	46,146	47,912	الخصوم
782	1,254	752	-48	885	المشتقات المالية، صافي
-144,847	-37,630	81,794	40,806	41,184	استثمارات أخرى
-83,034	-98,446	1,002	-35,497	-17,217	الأصول
-61,813	60,816	80,792	76,303	58,401	الخصوم
-7,163	-6,027	-4,725	-3,096	-3,933	ج. صافي السهو والخطأ
25,092	4,046	1,865	34,143	57,716	د. وفر أو عجز ميزان المدفوعات
-25,092	-4,046	-1,865	-34,143	-57,716	هـ. التغير في الاحتياطيات (الزيادة -)

* بيانات معدلة

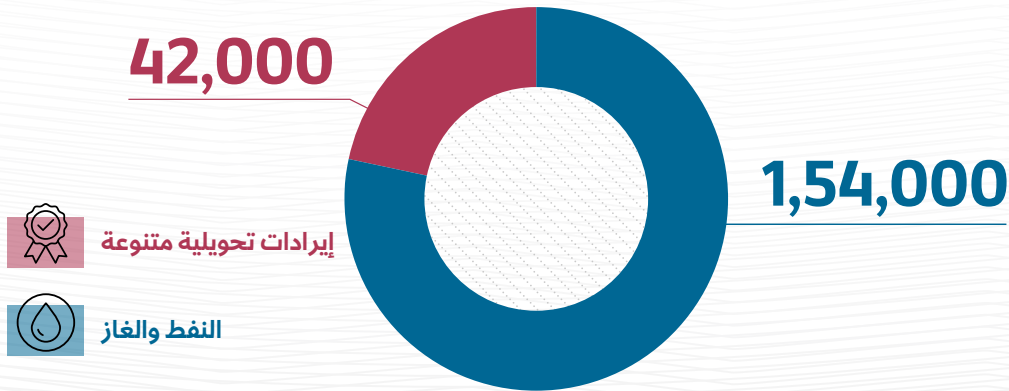
الفصل الرابع: المالية العامة

تعتبر السياسة المالية أحد المحددات المهمة للأنشطة الاقتصادية في دولة قطر. ويرتبط الإنفاق العام ارتباطاً قوياً بالنشاط الاقتصادي في القطاع الخاص، وبالتالي فهو يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد المحلي. وعلى الرغم من أن الإنفاق العام على المشاريع الكبرى قد انخفض عما كان عليه قبل بضع سنوات، فإنه لا يزال يمثل حصة كبيرة من إجمالي الإنفاق. وفي عام 2022، أدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط العالمية إلى زيادة كبيرة في الإيرادات العامة مما أدى إلى تحقيق فائض مالي كبير.

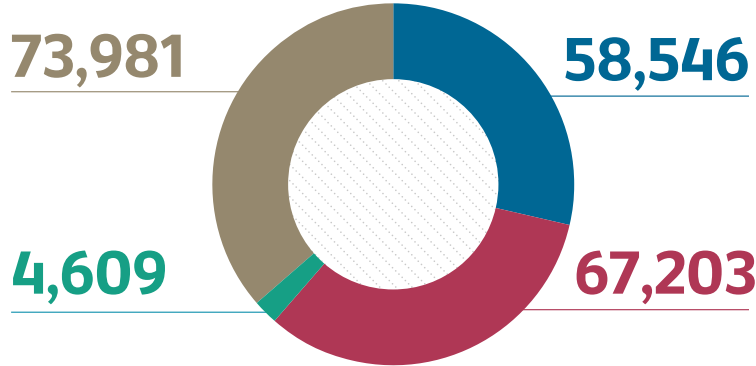
الموازنة العامة للدولة لعام 2022

تم تقديم تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام 2022 على خلفية ارتفاع مستوى أسعار النفط، حيث ارتفعت أسعار السلع الأساسية بسبب اضطرابات سلسلة التوريد والتحول في نمط الطلب العالمي نحو الاستهلاك المكثف للسلع. ومع ذلك، واصلت الحكومة اتباع سياستها الحكيمة المتمثلة في إبقاء الإنفاق تحت السيطرة، مع افتراض مستوى محافظ لأسعار النفط. بلغت إيرادات الموازنة من النفط والغاز 154 مليار ريال قطري، في حين بلغت إيرادات التحويلات المتنوعة 42 مليار ريال قطري (شكل 1-4). وفي جانب النفقات، جاءت تقديرات موازنة 2022 على النحو التالي: المشاريع الكبرى 74.0 مليار ريال؛ النفقات الجارية 67.2 مليار ريال قطري؛ الأجور والرواتب 58.45 مليار ريال قطري؛ والمصروفات الرأسمالية الثانوية 4.6 مليار ريال قطري (شكل 2-4).

شكل 1-4: مكونات إجمالي الإيرادات العامة (مليون ريال)



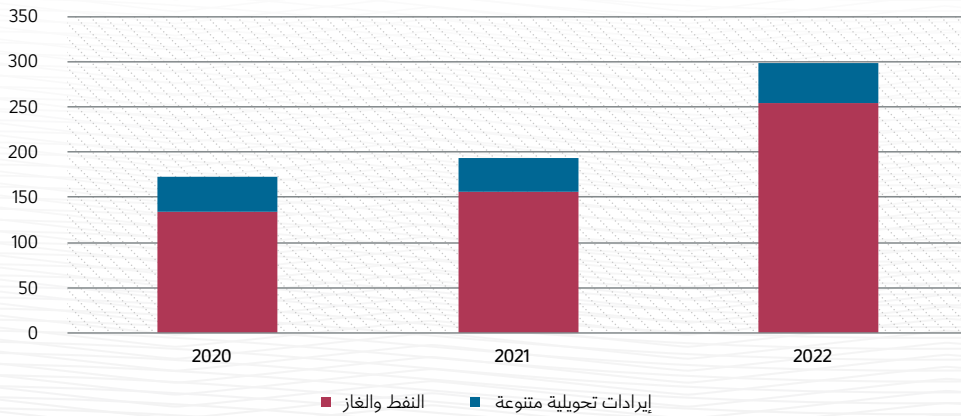
شكل 2-4: مكونات إجمالي النفقات العامة (مليون ريال)



إجمالي الإيرادات العامة

أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة إجمالي الإيرادات بنسبة هائلة بلغت 53.7% إلى 297.8 مليار ريال قطري في عام 2022 مقارنة بعام 2021. ومن بين هذه الإيرادات، كانت 85.0% (253.2 مليار ريال قطري) تمثل إيرادات «النفط والغاز»، حيث ارتفعت بشكل ملحوظ من 80.7% في عام 2021. وشكلت الإيرادات من «التحويلية المتنوعة» التي تتكون من الرسوم والضرائب المختلفة النسبة المتبقية بنسبة 15% (44.6 مليار ريال قطري) (شكل 3-4 وجدول 1-4).

شكل 3-4: مكونات إيرادات الموازنة العامة لدولة قطر (مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية

جدول 1-4: الموازنة العامة لدولة قطر

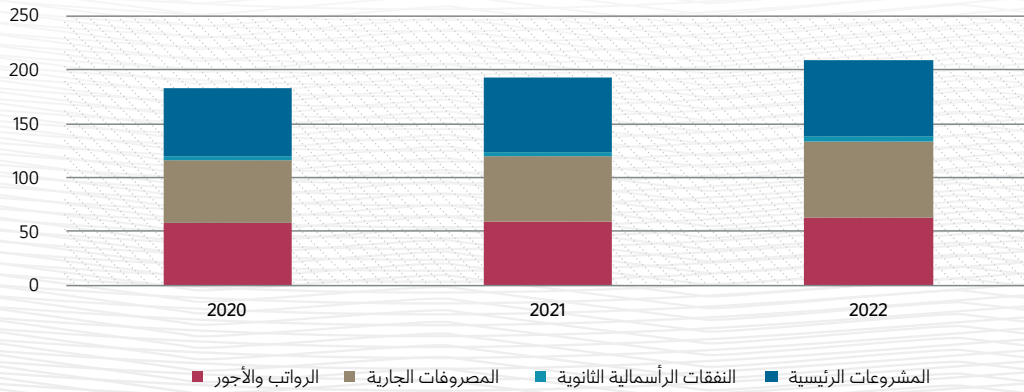
مليون ريال					
البيانات	2022	2021	2020	2019	2018
إجمالي الإيرادات	297,789	193,726	171,975	215,430	207,912
النفط والغاز	253,209	156,342	134,080	170,667	173,126
إيرادات تحويلية متنوعة	44,580	37,384	37,895	44,763	34,786
إجمالي النفقات	208,742	192,135	182,454	208,418	192,835
الرواتب والأجور	133,369	119,636	115,922	124,106	111,155
المصروفات الجارية	62,873	58,730	57,997	61,439	55,688
النفقات الرأسمالية الثانوية	70,496	60,906	57,925	62,667	55,467
المشروعات الرئيسية	75,373	72,500	66,532	84,312	81,680
الفائض أو العجز	4,846	3,528	3,510	4,092	3,840
مؤشرات (%)	70,527	68,972	63,022	80,220	77,840
الإيرادات النفطية / إجمالي الإيرادات	164,420	74,090	56,053	91,324	96,757
الرواتب والأجور / إجمالي النفقات	89,047	1,591	-10,479	7,012	15,077
الفائض أو العجز / الناتج المحلي الإجمالي	85.0	80.7	78.0	79.2	83.3
	30.1	30.6	31.8	29.5	28.9
	10.4	0.2	-2.0	1.1	2.3

المصدر: وزارة المالية

إجمالي الإنفاق العام

بلغ إجمالي الإنفاق في عام 2022 نحو 208.7 مليار ريال، بنسبة زيادة قدرها 8.6%. وسجلت جميع مكوناته الرئيسية ارتفاعاً. وشكل الإنفاق على المشاريع الكبرى بقيمة 70.5 مليار ريال العنصر الأكبر من إجمالي الإنفاق، وإن كان أقل مما كان عليه قبل بضع سنوات مع اكتمال المشاريع المتعلقة ببطولة كأس العالم لكرة القدم 2022. وتلاه الإنفاق الجاري بقيمة 70.5 مليار ريال والأجور والرواتب بقيمة 62.9 مليار ريال (جدول 1-4 وشكل 4-4).

شكل 4-4: مكونات نفقات الموازنة العامة لدولة قطر (مليار ريال)

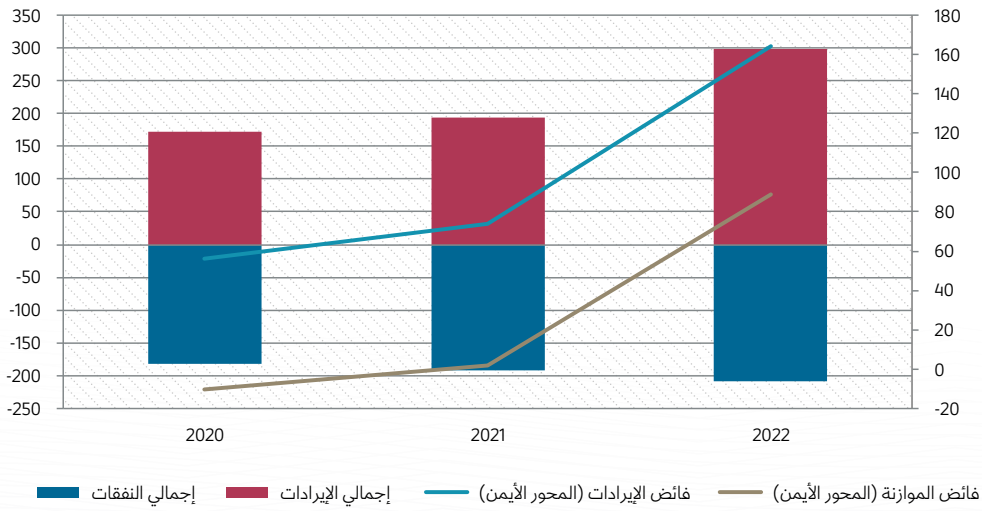


المصدر: وزارة المالية



وارتفع فائض الإيرادات (أي إجمالي الإيرادات ناقص الأجور والرواتب والنفقات الجارية) في عام 2022 إلى 164.4 مليار ريال من 74.1 مليار ريال. ويعكس هذا وفورات ضخمة من جانب الحكومة، والتي يمكن استخدامها للإنفاق الرأسمالي الأكثر إنتاجية والذي يدر عوائد مستقبلية، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل. ومع ذلك، ارتفع الإنفاق الرأسمالي (المشاريع الكبرى والمصروفات الرأسمالية الثانوية) بنسبة 4.0% فقط بسبب استكمال المشاريع المرتبطة بكأس العالم لكرة القدم 2022، مما يعني ضمناً إنشاء هوامش مالية من قبل الحكومة للإنفاق المستقبلي. وبالتالي، كان هناك فائض إجمالي (إجمالي الإيرادات ناقص إجمالي النفقات) قدره 89.0 مليار ريال قطري في عام 2022 مقابل فائض إجمالي قدره 1.6 مليار ريال قطري في عام 2021 (جدول 1-4 وشكل 5-4).

شكل 5-4: الموازنة العامة لدولة قطر (مليار ريال)



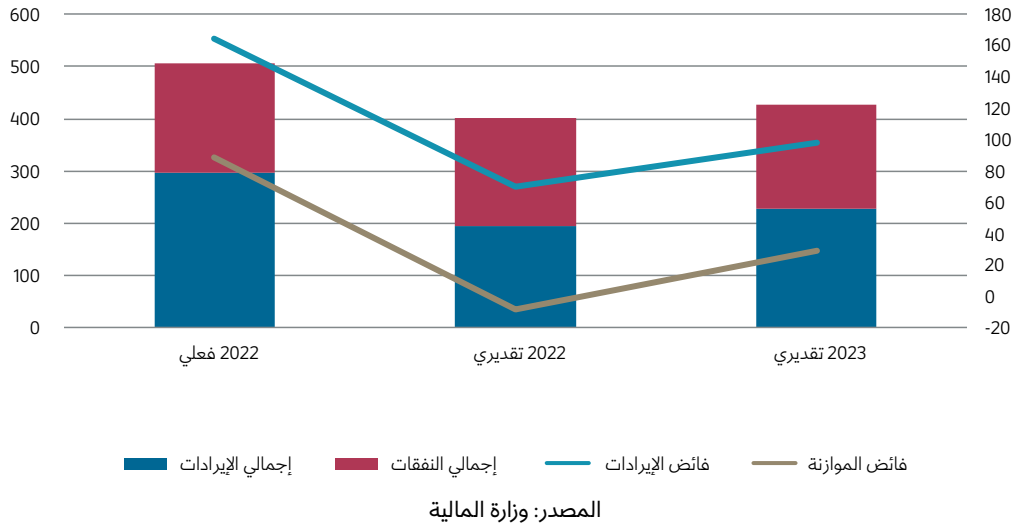
المصدر: وزارة المالية

تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام 2023

تم تقدير إجمالي الإيرادات في موازنة 2023 بمبلغ 228.0 مليار ريال قطري، أي أقل بكثير وبنسبة 23.4% عن الإيرادات الفعلية لعام 2022 (شكل 6-4). وافترضت الموازنة سعر نفط أقل بكثير يبلغ 65 دولاراً للبرميل من متوسط أسعار النفط السائدة في عام 2022. وبالتالي، في عام 2023، في حين ستتنخفض إيرادات «النفط والغاز» بشكل حاد بنسبة 26.5% إلى 186.0 مليار ريال قطري عن المستوى الفعلي. لعام 2022، تم تحديد قيمة «الإيرادات التحويلية المتنوعة» بمبلغ 42.0 مليار ريال قطري (جدول 2-4).

ومن المتوقع أن ينخفض إجمالي الإنفاق في موازنة 2023 بنسبة 4.7% عن الإنفاق الفعلي لعام 2022 إلى 199.0 مليار ريال قطري (شكل 6-4)، مع توقع انخفاض جميع المكونات الرئيسية باستثناء المصروفات الرأسمالية الثانوية. ولأول مرة منذ عدة سنوات، سيشكل الإنفاق الجاري بمبلغ 67.5 مليار ريال الجزء الأكبر من الإنفاق، يليه الإنفاق على المشاريع الكبرى بمبلغ 63.9 مليار ريال، ثم الأجور والرواتب بمبلغ 62.5 مليار ريال (جدول 2-4).

شكل 4-6: التقديرات الأولية للموازنة العامة لدولة قطر (مليار ريال)



من المتوقع أن يحقق رصيد الإيرادات والرصيد الإجمالي لعام 2023 فائضاً قدره 98.0 مليار ريال قطري و29.0 مليار ريال قطري، وهو أقل بكثير من الفائض الفعلي لعام 2022 البالغ 164.4 مليار ريال قطري و89.0 مليار ريال قطري على التوالي (شكل 4-6 وجدول 2-4).

جدول 2-4: الموازنة العامة التقديرية لدولة قطر (مليار ريال)

مليون ريال			البيانات
2023	2022		
تقديرية	تقديرية	فعلية	
228,000	196,000	297,789	إجمالي الإيرادات
186,000	154,000	253,209	إيرادات النفط والغاز
42,000	42,000	44,580	إيرادات تحويلية متنوعة
199,000	204,339	208,742	إجمالي النفقات
130,000	125,749	133,369	
62,500	58,546	62,873	الرواتب والأجور
67,500	67,203	70,496	المصروفات الجارية
69,000	78,590	75,373	
5,100	4,609	4,846	الرأسمالية الثانوية
63,900	73,981	70,527	المشروعات الرئيسية
98,000	70,251	164,420	
29,000	-8,339	89,047	الفائض أو العجز

المصدر: وزارة المالية

الجزء الثاني

تطورات الاسواق المالية المحلية

الفصل الأول: الأسواق المالية

الفصل الثاني: التحوط والبنوك



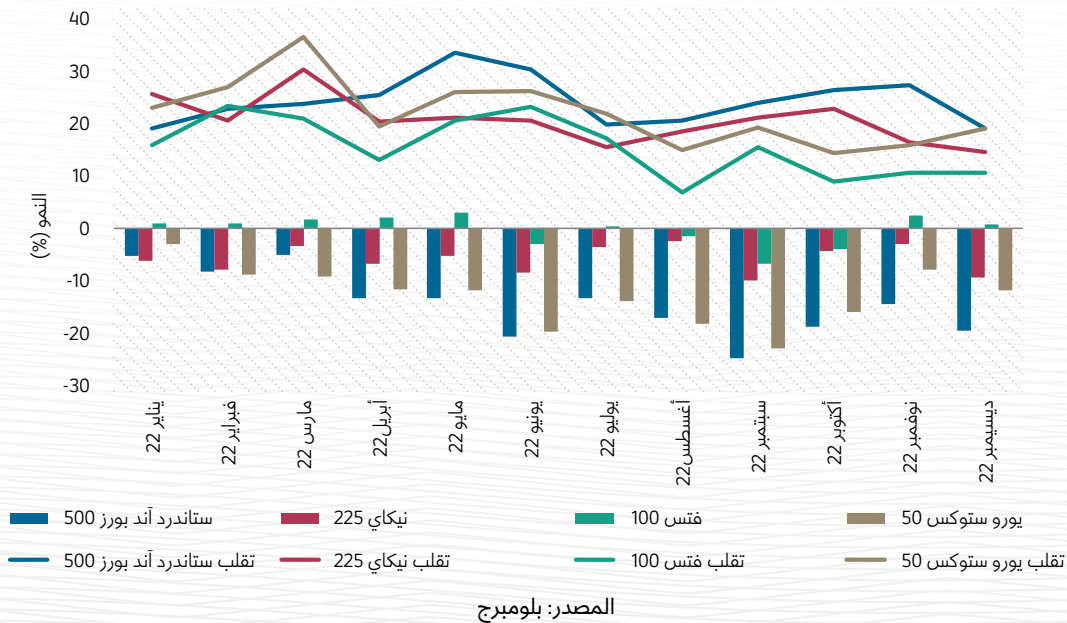
الفصل الأول: الأسواق المالية

شهدت الأسواق المالية العالمية تقلبات كبيرة نتيجة الصعوبات الاقتصادية المتعددة، بما في ذلك تشديد السياسة النقدية وزيادة التضخم والآثار الناشئة من جائحة كوفيد-19. وتشددت عوائد السندات بشكل عام ترقباً ورد فعل على سياسات البنوك المركزية الكبرى. وظل مؤشر الدولار وتدفقات المحافظ متقلبة بشكل عام خلال عام 2022. وشملت المخاطر الهبوطية الرئيسية التي تواجه الأسواق المالية العالمية في عام 2022 التضخم الأساسي العنيد، والظروف المالية الصعبة والمخاطر الجيوسياسية العالية. وفي هذه الخلفية، أظهرت الأسواق المالية القطرية ظروفًا منظمة وظلت ضمن نطاقها إلى حد كبير خلال عام 2022.

سوق الأسهم

أدى عدد من الصدمات في عام 2022، لاسيما الصراع في أوكرانيا وتداعياته، إلى تقلبات كبيرة في سوق الأسهم العالمية (شكل 1-5). وشهدت الأسهم العالمية خسارة كبيرة، لكنها تعافت بحلول نهاية العام. وقد تعاملت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بشكل جيد إلى حد كبير مع التطورات العالمية مثل ارتفاع الضغوط التضخمية، والمخاوف من الركود في الأسواق المتقدمة، وتشديد السياسة النقدية في الخارج وما إلى ذلك. ومع ذلك، كان لبعض هذه الصدمات السلبية تأثير ضار على معنويات السوق.

شكل 1-5: أداء الأسواق المالية العالمية



وكان الاعتدال في أداء أسواق دول مجلس التعاون الخليجي واضحاً بشكل خاص في النصف الثاني من عام 2022 وبشكل خاص في الربع الرابع من عام 2022. وقد أدى اعتماد دول مجلس التعاون الخليجي على عائدات النفط وتقلب أسعار النفط خلال الجزء الأخير من العام إلى زيادة التقلبات في أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي.

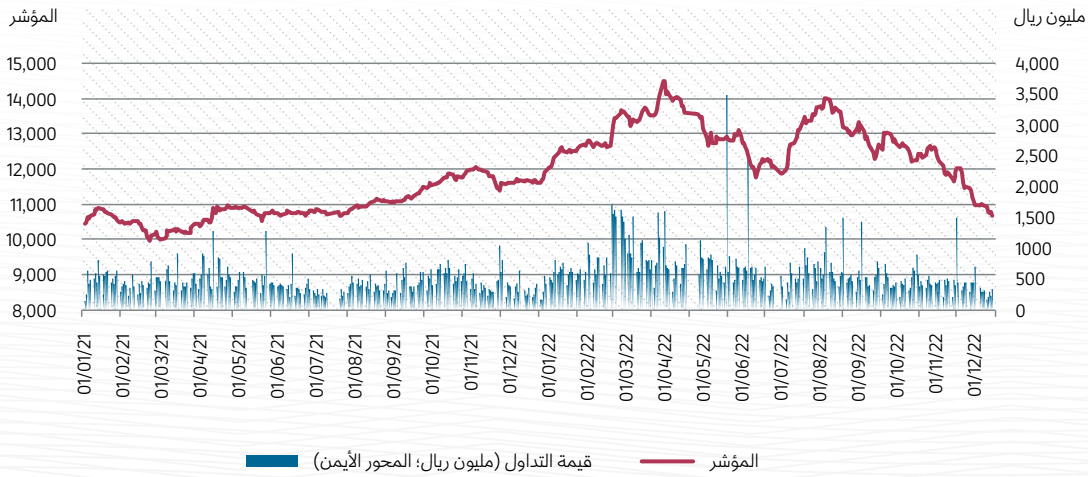
جدول 5-1: أسواق رأس المال بدول المجلس

المؤشر	2022	2021	2020
مؤشر مورجان ستانلي لدول المجلس	692.6	740.1	548.9
البحرين	1,895.3	1,797.3	1,489.8
السعودية	10,478.5	11,281.7	8,689.5
الكويت	8,115.7	7,639.1	6,051.1
عمان (مسقط 30)	4,857.4	4,129.5	3,658.8
قطر	10,681.1	11,625.8	10,436.0
الإمارات (أبو ظبي)	10,211.1	8,488.4	5,045.3
الإمارات (دبي)	3,336.1	3,195.9	2,492.0

المصدر: LSEG Datastream

واكب مؤشر التيسير الكمي القياسي الاتجاهات العالمية والتطورات السياسية إلى حد كبير. ومع ذلك، فقد سجل انخفاضًا بنهاية العام (2022) وانخفضت القيمة السوقية مقارنة بعام 2021 (شكل 5-2).

شكل 5-2: التحركات اليومية لمؤشر بورصة قطر وقيمة التداول (ديسمبر 2021 - ديسمبر 2022)



وخلال عام 2022 ارتفعت قيمة التداول بنسبة 42.2% لتصل إلى 160.4 مليار ريال. وانخفض حجم التداول بشكل طفيف بنسبة 3.5% ليصل إلى 45.4 مليار سهم مقارنة بنحو 47 مليار سهم في العام السابق. كان هناك انخفاض ملحوظ بنسبة 9% تقريبًا في القيمة السوقية من 667.6 مليار ريال قطري في عام 2021 إلى 608.2 مليار ريال قطري في عام 2022 (جدول 5-2).

جدول 2-5: المؤشرات الرئيسية لبورصة قطر

البيان	2020	2021	2022	التغير السنوي (%)
المؤشر العام	10,436.0	11,625.8	10,681.1	-8.1
قيمة التداول (مليار ريال)	105.8	112.8	160.4	42.2
حجم التداول (مليار سهم)	55.2	47.0	45.4	-3.5
القيمة السوقية (مليار ريال)	602.2	667.6	608.2	-8.9

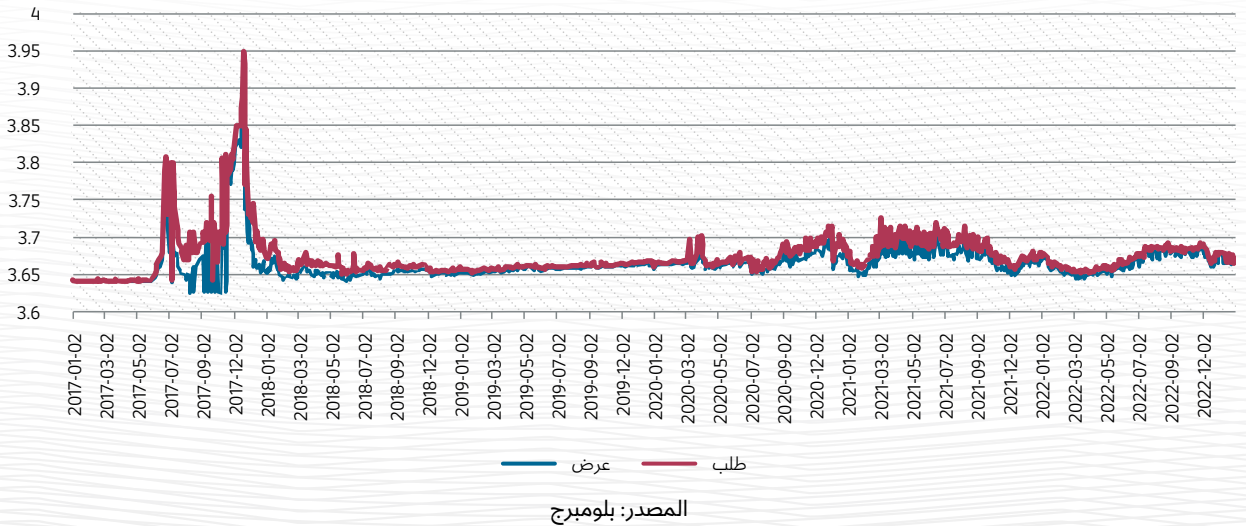
المصدر: بورصة قطر

ومن بين المؤشرات القطاعية، سجل قطاع الاتصالات وقطاع النقل فقط مكاسب كبيرة في عام 2022، وهو ما قد يكون بسبب التحفيز/التعزيز الذي تلقاه من أنشطة كأس العالم بالإضافة إلى دمج إمكانات النمو المستقبلية. وسجلت جميع المؤشرات المتبقية خسائر خلال العام، حيث سجل قطاع البنوك وقطاع التأمين والعقارات خسائر مضاعفة. قد يكون هذا بسبب الانتهاء من أعمال البناء الكبرى المتعلقة بكأس العالم لكرة القدم وتوقع بعض التباطؤ في السنوات المقبلة.

معدل التحويل

استقرت التحركات الخارجية للريال القطري، والتي تعرضت لضغوط في عام 2017، إلى حد كبير منذ عام 2022. ويعكس هذا بشكل أساسي نجاح التنفيذ المدروس من قبل مصرف قطر المركزي لتدابير السياسة التي تم تقديمها في عام 2022، مما ساعد على استقرار حالة عدم اليقين في توقعات سوق الصرف الأجنبي في الخارج (شكل 3-5).

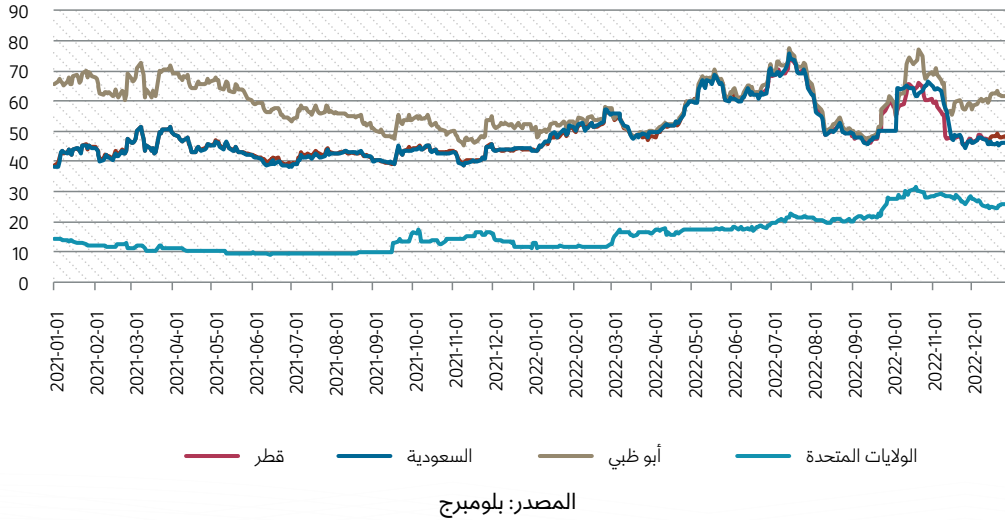
شكل 3-5: هامش العرض والطلب على الريال القطري





تماشيًا مع التجارب العالمية، تراجع هامش مبادلة مخاطر الائتمان لقطر في نهاية عام 2022، على الرغم من تقلبه في منتصف عام 2022. وظل انتشار مبادلة مخاطر الائتمان، الذي يعكس المخاطر الائتمانية للسيادة، ثابتًا، مما يشير إلى زيادة ثقة السوق في الاقتصاد القطري وقوته (شكل 4-5).

شكل 4-5: هامش مبادلة مخاطر الائتمان (لمدة خمس سنوات)



إن الأساسيات القوية العامة للاقتصاد القطري، وفوائضه المزدوجة، وتحسن الرؤية خاصة بعد كأس العالم 2022، وزيادة الثقة، انعكست في التصنيفات السيادية لقطر. وفي عام 2022، قامت وكالة موديز بالفعل برفع تصنيف قطر من Aa3 مستقر إلى Aa3/إيجابي، كما قامت وكالة ستاندرد أند بورز برفع تصنيف قطر السيادي طويل الأجل من "AA-" إلى "AA" مشيرة إلى التطورات في المركز المالي للحكومة في نوفمبر 2022 (جدول 3-5).

جدول 3-5: التصنيف الائتماني لدولة قطر

2022	2021	2020	2019	الوكالة
AA/Stable	AA-/Stable	AA-/Stable	AA-/Stable	ستاندرد أند بورز S&P Global
Aa3/Positive	Aa3/Stable	Aa3/Stable	Aa3/Stable	موديز MOODY'S
AA-/Stable	AA-/Stable	AA-/Stable	AA-/Stable	فتش FitchRatings

المصدر: وكالات التصنيف الائتماني

الفصل الثاني: النقود والبنوك

يعد التطوير النقدي والمصرفي أمراً بالغ الأهمية لتلبية الاحتياجات التمويلية ودعم مختلف القطاعات في الاقتصاد. ويحرص مصرف قطر المركزي على ضمان وجود نمو كافٍ في المعروض النقدي والائتمان في الاقتصاد. وفي حين أن قلة المعروض يمكن أن تؤدي إلى خنق الأنشطة الاقتصادية، فإن فائضه قد يؤدي أيضاً إلى التضخم ويسبب عواقب اقتصادية سلبية أخرى. وفي عام 2022، على الرغم من انكماش القاعدة النقدية، كان هناك نمو كافٍ في الودائع المصرفية والائتمان، وإن كان بوتيرة أبطأ من العام السابق.

التطورات النقدية

انكشفت النقود الاحتياطية (م0) خلال عام 2022 بنسبة 7.2% لتصل إلى 98.9 مليار ريال، مقابل توسع بنسبة 5.2% خلال عام 2021. وقد ساهم انخفاض ودائع سوق النقد القطري بنسبة 39.8% بالكامل في انخفاض النقود الاحتياطية (م0)، حيث أن كلا المكونين الآخرين وهما النقد المصدر وإجمالي الاحتياطيات قد ارتفعا بنسبة 5.5% و1.1% على التوالي (جدول 1-6). ويعزى الانخفاض في ودائع سوق النقد القطري في المقام الأول إلى امتصاص السيولة من خلال إصدار أذون الخزانة التي تمت مناقشتها بالتفصيل في الفصل الأول من الجزء الثالث.

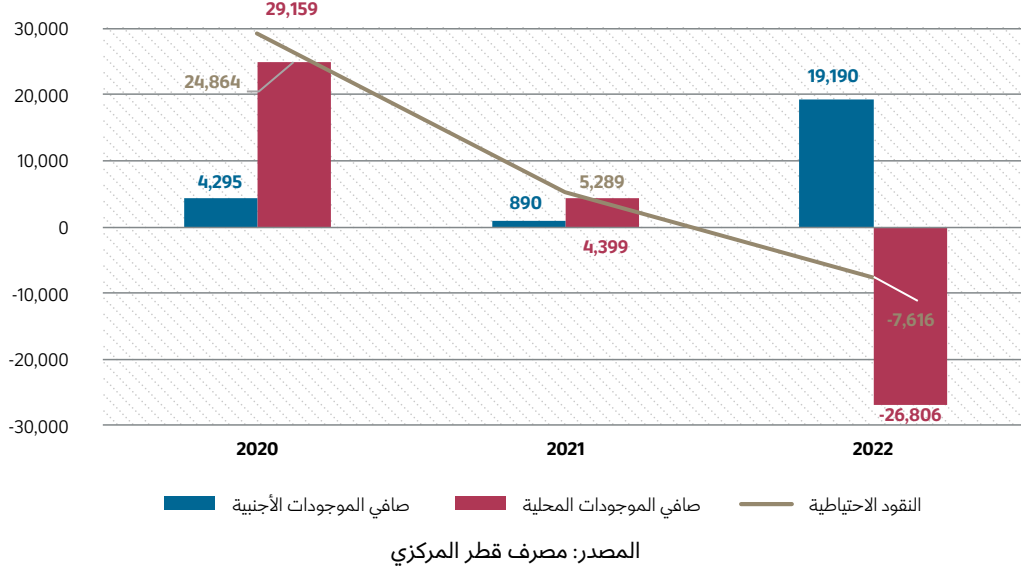
جدول 1-6: النقود الاحتياطية

مليون ريال							
البند	التغير		التغير		2022	2021	2020
	(2021/2022)		(2020/2021)				
	%	قيمة	%	قيمة			
النقود الاحتياطية (م0)	-7.2	-7,616	5.2	5,289	98,890	106,505	101,216
النقد المصدر	5.5	1,352	-6.4	-1,681	25,943	24,590	26,271
إجمالي الاحتياطيات	1.1	645	14.2	7,172	58,378	57,734	50,561
ودائع سوق النقد القطري	-39.8	-9,613	-0.8	-202	14,569	24,182	24,384

المصدر: مصرف قطر المركزي

ومن ناحية المصادر من النقود الاحتياطية، فإن صافي الموجودات الأجنبية لمصرف قطر المركزي والذي ارتفع بشكل كبير بمبلغ 19.2 مليار ريال قطري، قابله انخفاض في صافي الموجودات المحلية بمبلغ 26.8 مليار ريال قطري (شكل 1-6). في حين أن فائض ميزان المدفوعات الذي تمت مناقشته في الفصل الثاني من الجزء الأول أدى إلى زيادة في صافي الموجودات الأجنبية، فإن انخفاض مطالبات مصرف قطر المركزي على البنوك بسبب الإلغاء الكامل لاتفاقية إعادة الشراء بسعر فائدة صفر كان مسؤولاً جزئياً عن انخفاض صافي الموجودات المحلية.

شكل 1-6: مصادر نمو النقود الاحتياطية (مليون ريال)



وترتبط الزيادة في صافي الموجودات الأجنبية ارتباطًا وثيقًا بالاحتياطيات الدولية لمصرف قطر المركزي، والتي زادت بمقدار 19 مليار ريال قطري، وهو ما يلبى بشكل مريح العديد من المؤشرات القياسية لكفاية الاحتياطيات. وعلى وجه الخصوص، يتطلب القانون الحالي أن تبلغ الاحتياطيات الدولية لمصرف قطر المركزي 100.0% على الأقل من النقد المصدر، في حين بلغت النسبة الفعلية 663.4% في نهاية ديسمبر 2022 (جدول 2-6).

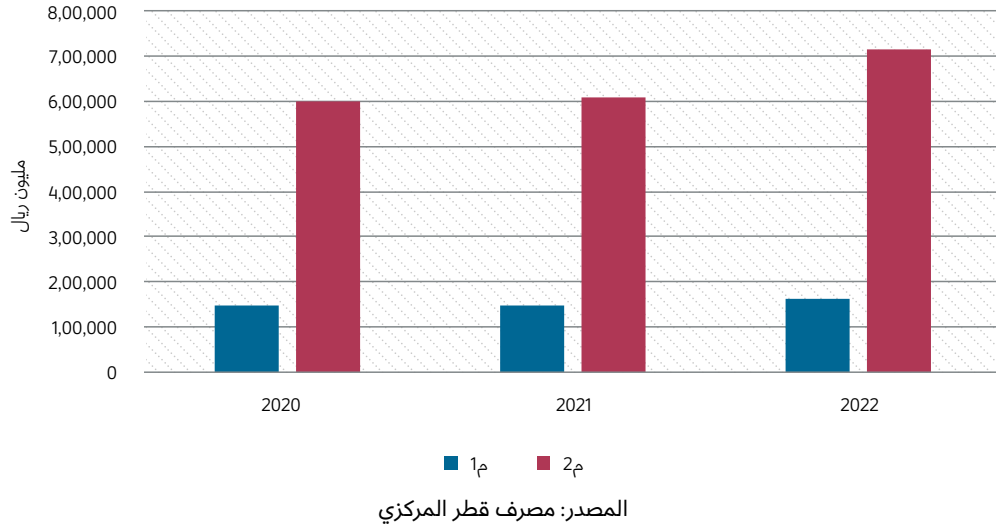
جدول 2-6: مؤشرات كفاية الاحتياطيات (%)

البيان	2022	2021	2020	2019
الاحتياطيات الدولية إلى:				
الاحتياطيات / الاحتياطي النقدي (م) (%)	174.0	143.8	146.9	200.3
الاحتياطي / النقد (%)	663.4	622.6	565.8	879.7
الاحتياطيات / عرض النقد الواسع (م)	24.1	25.2	24.8	25.0
الاحتياطيات / واردات السلع والخدمات (بالأشهر)	7.6	8.3	8.3	7.1

المصدر: مصرف قطر المركزي

من ناحية أخرى، نما عرض النقد بمفهومه الضيق (م) خلال عام 2022 بشكل أعلى بكثير بنسبة 8.4% مقارنة بزيادة قدرها 1.3% في عام 2021. وزادت مكونات (م)، أي الودائع تحت الطلب والعملية المتداولة. ومع ذلك، شكلت الزيادة في الودائع تحت الطلب 95.5% من إجمالي الزيادة في (م). وبلغ (م) في نهاية عام 2022 نحو 160.8 مليار ريال، مقابل 148.3 مليار ريال في نهاية عام 2021 (شكل 2-6 و جدول 3-6). ومع ذلك، انخفضت نسبة (م) إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفطي إلى حوالي 33.5% في عام 2022 من 35.9% في عام 2021، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفطي بوتيرة أسرع بكثير في عام 2022 مدفوعًا بالقطاعات المرتبطة بكأس العالم لكرة القدم 2022. وفي المقابل، ولفس السبب، ارتفعت نسبة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي غير النفطي إلى (م) إلى نحو 3.0 في عام 2022 من 2.8 في عام 2021.

شكل 6-2: عرض النقد (مليون ريال)



كما نما عرض النقود بمعناه الواسع (م2) بمعدل أعلى بكثير بلغ 17.4% (106 مليار ريال قطري) خلال عام 2022، مقارنة بزيادة طفيفة قدرها 1.4% في عام 2021 (جدول 3-6). ارتفعت جميع مكونات (م2)، أي (م1) وشبه النقد، الذي يتكون من الودائع بالعملة الأجنبية والودائع لأجل بالريال، وهو ما يمثل في المقام الأول الزيادة الحادة في (م2) خلال عام 2022. ونما شبه النقد بمعدل مرتفع بنسبة 20.3% خلال عام 2022، مقارنة بنمو قدره 1.5% خلال عام 2021. وبينما نمت كل من الودائع بالعملة الأجنبية والودائع لأجل بالريال، فإن الأولى التي ارتفعت بنسبة 43.5% هي التي قادت في المقام الأول الزيادة في شبه النقد. ويمكن أن تعزى الزيادة في الودائع بالعملة الأجنبية والودائع لأجل إلى الارتفاع الحاد في الإيرادات الحكومية بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع لأجل بالريال. وبذلك بلغ (م2) نحو 714.0 مليار ريال في نهاية عام 2022، مقارنة مع 609.0 مليارات ريال في نهاية عام 2021. أما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي فقد سجل (م2) انخفاضاً حاداً إلى نحو 83.1% في عام 2022 من 93.0% في عام 2021، مما يعكس نمواً أكثر حدة في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز. وعلى العكس من ذلك، ارتفع معدل دوران الدخل (نسبة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى م2) إلى 1.2 في عام 2022 من 1.1 في عام 2021.

جدول 3-6: عرض النقد

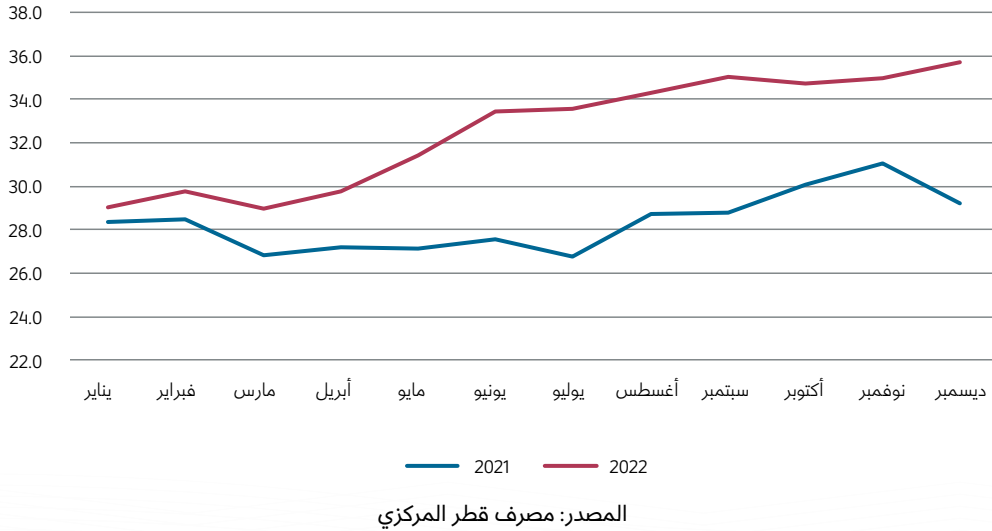
التغير		التغير		2022	2021	2020	البيان
(2021/2022)		(2020/2021)					
%	قيمة	%	قيمة				
8.4	12,433	1.3	1,860	160,752	148,319	146,459	عرض النقد (م1)
4.4	555	-7.9	-1,083	13,264	12,708	13,791	النقد المتداول
8.8	11,878	2.2	2,943	147,489	135,611	132,668	ودائع تحت الطلب
20.3	93,549	1.5	6,753	553,730	460,181	453,428	شبه النقد
5.8	16,285	-1.9	-5,458	298,751	282,466	287,924	الودائع لأجل
43.5	77,264	7.4	12,211	254,978	177,715	165,504	ودائع بالعملة الأجنبية
17.4	105,982	1.4	8,613	714,482	608,500	599,887	عرض النقد (م2)

المصدر: مصرف قطر المركزي



ومع الزيادة الأكثر حدة في الودائع بالعملات الأجنبية مقارنة بعرض النقد م2، ارتفع معدل الدولار (نسبة الودائع بالعملات الأجنبية في م2) بشكل ملحوظ إلى 35.7% في نهاية عام 2022 من 29.2% في نهاية عام 2021. وخلال عام 2022، ارتفعت الدولار باستمرار من متوسط 29.3% في الربع الأول إلى متوسط 35.1% في الربع الرابع (شكل 3-6).

شكل 3-6: نسبة الدولار (%)



تطورات الودائع

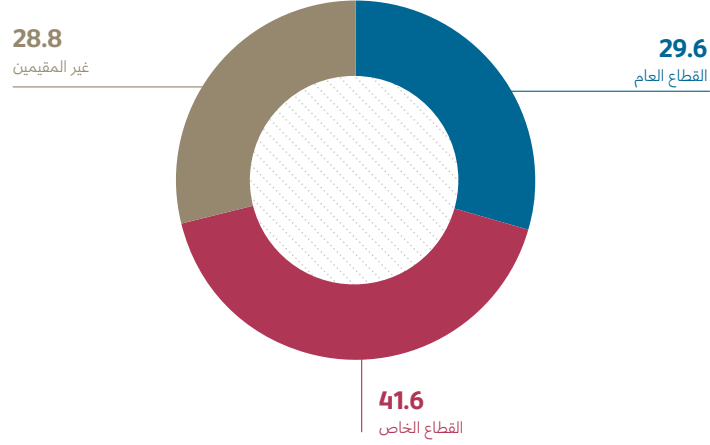
سجل إجمالي الودائع نمواً معتدلاً بنسبة 2.6% على أساس سنوي كما في نهاية ديسمبر 2022، مقارنة بنحو 7.6% في العام السابق. ومع ذلك، سجلت الودائع المحلية، سواء في القطاعين العام أو الخاص، نمواً كبيراً. ونمت ودائع القطاع العام بنسبة 20.7%، بينما ارتفعت ودائع القطاع الخاص بنسبة 13.2%. على النقيض من ذلك، انخفضت ودائع غير المقيمين بشكل حاد على أساس سنوي بنسبة 31.4% كما في نهاية ديسمبر 2022. ويعود هذا الانخفاض في ودائع غير المقيمين إلى التدابير الاحترازية الكلية التي اتخذها مصرف قطر المركزي من خلال زيادة الاحتياطي الإلزامي على المكونات قصيرة الأجل. ونتيجة لذلك، تغير التوزيع القطاعي للودائع بشكل كبير. وفي نهاية ديسمبر 2022، ارتفعت حصة ودائع القطاع العام بنسبة 5.2 نقطة مئوية إلى 34.9%، وارتفعت حصة ودائع القطاع الخاص بنسبة 4.3% إلى 45.9%، وانخفضت حصة ودائع غير المقيمين بمقدار 9.5 نقطة مئوية إلى 19.3%. (جدول 4-6 وشكل 4-6 و5-6).

جدول 4-6: الودائع لدى البنوك (نهاية الفترة)

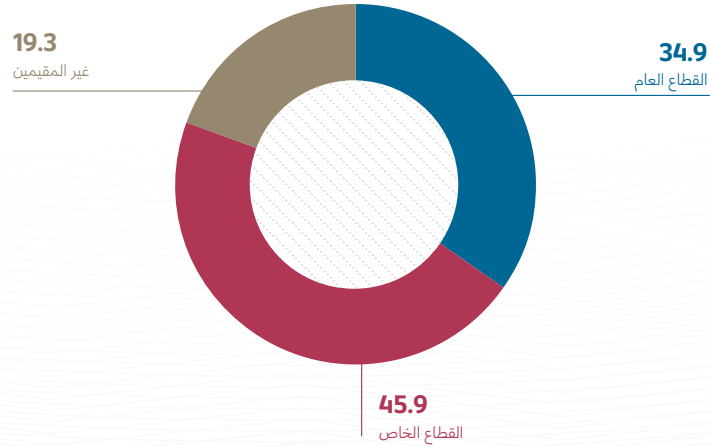
مليون ريال							
البند	التغير (2021/2022)		التغير (2020/2021)		2022	2021	2020
	%	قيمة	%	قيمة			
ودائع القطاع العام	20.7	59,663	9.6	25,386	348,339	288,676	263,289
ودائع القطاع الخاص	13.2	53,444	1.9	7,704	458,209	404,765	397,062
ودائع غير المقيمين	-31.4	-88,074	14.5	35,511	192,595	280,669	245,158
إجمالي الودائع المصرفية	2.6	25,033	7.6	68,601	999,143	974,110	905,509

المصدر: مصرف قطر المركزي

شكل 4-6: المساهمة في ودائع القطاع الخاص (2021) (%)



شكل 5-6: المساهمة في ودائع القطاع الخاص (2022) (%)



التطورات الائتمانية

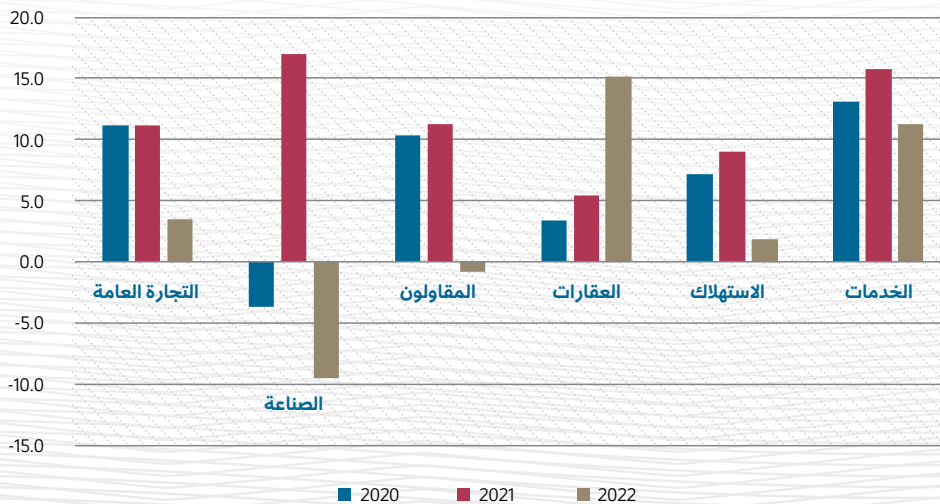
تباطأ نمو الائتمان المحلي بشكل ملحوظ إلى 4.5% في عام 2022 من 8.8% في عام 2021. ويعود التباطؤ إلى تباطؤ نمو ائتمان القطاع الخاص إلى 7.4% من 9.5% في عام 2021، وانكماش ائتمان القطاع العام بنسبة 1.4%. مقابل نمو بنسبة 7.6% في عام 2021. وضمن ائتمان القطاع العام، انخفض الائتمان الممنوح للحكومة وللمؤسسات شبه الحكومية بنسبة 18.4% و2.3% على التوالي، بينما ارتفع الائتمان الممنوح للمؤسسات الحكومية بنسبة 9.7% خلال عام 2022. ويعزى الانخفاض الحاد في ائتمان الحكومة إلى الانخفاض الكبير في بند «السحب على المكشوف» بنسبة 31.0%، مقابل زيادة قدرها 33.2% خلال عام 2021، حيث كان هناك تحسن كبير في الإيرادات الحكومية في عام 2022 بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز. وفي المقابل، تسارع نمو «القروض وغيرها» للقطاع العام بشكل ملحوظ إلى 7.3% في عام 2022 من 1.0% في عام 2021. وبالتالي، انخفض إجمالي الائتمان للقطاع العام في نهاية عام 2022 بشكل هامشي إلى 374.2 مليار ريال من 379.7 مليار ريال. مليار بنهاية عام 2021 (جدول 5-6).

جدول 5-6: توزيع الائتمان المحلي حسب القطاعات والنشاط الاقتصادي

مليون ريال							
التغير		التغير		2022	2021	2020	البيان
(2021/2022)		(2020/2021)					
%	قيمة	%	قيمة				
-1.4	-5,454	7.6	26,781	374,198	379,652	352,872	القطاع العام
-18.4	-26,245	4.0	5,460	116,013	142,258	136,798	الحكومة
9.7	21,225	11.0	21,676	239,889	218,665	196,989	المؤسسات الحكومية
-2.3	-434	-1.9	-355	18,296	18,730	19,085	المؤسسات شبه الحكومية
7.4	56,748	9.5	66,408	823,568	766,821	700,413	القطاع الخاص
3.5	5,711	11.1	16,356	168,929	163,218	146,861	التجارة العامة
-9.5	-1,867	17	2,867	17,869	19,736	16,869	الصناعة
-0.8	-344	11.3	4,243	41,593	41,937	37,694	المقاولون
15.2	24,451	5.4	8,315	185,457	161,007	152,691	العقارات
1.8	2,906	9	13,280	163,186	160,280	147,000	الاستهلاك
11.3	24,527	15.8	29,656	242,311	217,784	188,128	الخدمات
47.7	1,364	-74.4	-8,310	4,224	2,860	11,170	قطاعات أخرى
4.5	51,293	8.8	93,189	1,197,766	1,146,473	1,053,285	إجمالي الائتمان المحلي

ويمكن أن يعزى تباطؤ الائتمان المقدم للقطاع الخاص في عام 2022 مقارنة بعام 2021 جزئياً إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض بعد رفع أسعار الفائدة الرسمية. ويعود نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص خلال عام 2022 بشكل أساسي إلى زيادة الائتمان إلى «الخدمات» بنسبة 11.3% و«العقارات» بنسبة 15.2%. وفي حين نما الائتمان إلى «التجارة العامة» والاستهلاك بوتيرة متواضعة بلغت 3.5% و1.8% على التوالي، انخفض الائتمان إلى «المقاولين» و«الصناعة» بنسبة 0.8% و9.5% على التوالي (جدول 5-6 وشكل 6-6).

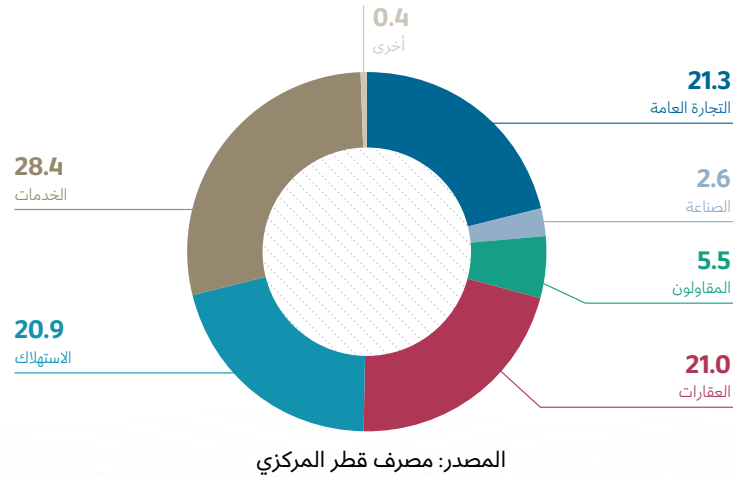
شكل 6-6: نمو ائتمان القطاع الخاص (%)



المصدر: مصرف قطر المركزي

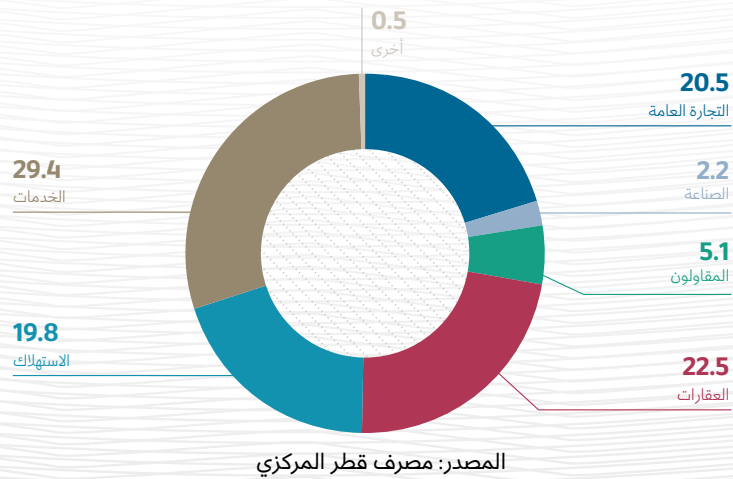
ومع اختلاف وتيرة نمو الائتمان في القطاعات الفرعية، كان هناك بعض التحول في ائتمان القطاع الخاص. حيث ارتفعت حصة «الخدمات» التي تستحوذ على الحصة الأكبر في عام 2022 إلى 29.4%، كما ارتفعت حصة «العقارات» إلى 22.5% لتستحوذ على ثاني أكبر حصة في عام 2022، لتحل محل «التجارة العامة». مع ثالث أكبر حصة قدرها 20.5%. واستحوذ «الاستهلاك»، في المركز الرابع، على حصة هائلة بلغت 19.8% (شكل 6-7 و 6-8). تعكس حصص القطاعات الفرعية المختلفة في الائتمان الخاص الحجم وبالتالي الدرجة النسبية للطلب على الائتمان لهذه القطاعات في الأنشطة الاقتصادية.

شكل 6-7: المساهمة في ائتمان القطاع الخاص (2021)



وفي هذا السياق من نمو الائتمان، تشير الأدلة إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو الائتمان المحلي والنشاط الاقتصادي غير النفطي. ومع ذلك، فعلى الرغم من التباطؤ في نمو الائتمان، ولكن هناك انتعاش كبير في نمو النشاط غير النفطي في عام 2022، وقد يكون أحد أسباب ذلك هو انتعاش النشاط الاقتصادي المرتبط ببطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، والذي لا يحتاج بالضرورة إلى زيادة الطلب على الائتمان. ولكن في الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى أنه باستثناء السحب على المكشوف، ظل الائتمان المصرفي المحلي قوياً إلى حد معقول، وهو ما قد يكون له ارتباط أقوى بالنشاط الاقتصادي غير المرتبط بالنفط.

شكل 6-8: المساهمة في ائتمان القطاع الخاص (2022)



03

الجزء الثالث

الفصل الأول: السياسة النقدية والسيولة وأسواق المال



الفصل الأول: السياسة النقدية والسيولة وأسواق المال

يقوم مصرف قطر المركزي بتنفيذ سياسته النقدية لتحقيق مهمة «الحفاظ على قيمة الريال وضمان الاستقرار النقدي» لأغراض تطوير ودعم الاقتصاد الوطني. كما هو الحال مع معظم دول مجلس التعاون الخليجي، فإن إطار السياسة النقدية هو سعر صرف ثابت للريال القطري مع الدولار الأمريكي منذ عام 1980. وفي هذا الصدد، ظل صندوق النقد الدولي يكرر أن الربط مستمر ويخدم قطر بشكل جيد من خلال توفير رכיعة اسمية ذات مصداقية. وللدفاع عن الربط، يحدد مصرف قطر المركزي أسعار الفائدة على السياسة النقدية ويدير أسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة - وهو الهدف التشغيلي. ويتحقق ذلك من خلال عمليات إدارة السيولة.

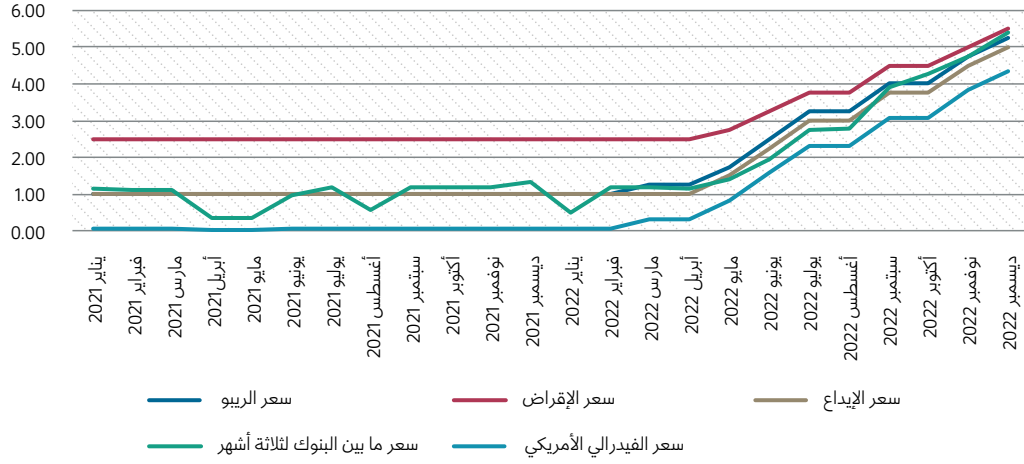
تطورات السياسة النقدية

يلجأ مصرف قطر المركزي إلى عدد من الأدوات لتنفيذ سياسته النقدية. هذه الأدوات هي:

- (1) «سعر الفائدة على الإيداع لدى مصرف قطر المركزي»، والذي بموجبه يمكن للبنوك الاحتفاظ بالودائع لدى مصرف قطر المركزي مع سقف محدد مسبقاً لكل بنك على حدة؛
- (2) «سعر الإقراض»، والذي بموجبه يمكن للبنوك الاقتراض من مصرف قطر المركزي دون ضمانات؛
- (3) «سعر إعادة الشراء»، والذي بموجبه يمكن للبنوك الاقتراض من مصرف قطر المركزي من خلال تقديم ضمانات؛
- (4) «نسبة الاحتياطي الإلزامي» (نسبة متوسط إجمالي الودائع التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها كصيد بدون فوائد لدى مصرف قطر المركزي على أساس يومي).

وفي عام 2022، رفع مصرف قطر المركزي أسعار الفائدة على عدة جولات للدفاع عن ربط العملة. وجاء ذلك رداً على رفع أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لكبح التضخم في الولايات المتحدة. وبشكل عام، تم رفع سعر إعادة الشراء (الريبو) من مصرف قطر المركزي بمقدار 425 نقطة أساس، وسعر الفائدة على الإقراض من مصرف قطر المركزي بمقدار 300 نقطة أساس، وسعر فائدة الودائع من مصرف قطر المركزي بمقدار 400 نقطة أساس. وبالتالي، تم تضيق الفجوة بين سعر المصرف للإقراض وسعر المصرف للإيداع إلى 50 نقطة أساس، مع وضع سعر الريبو في المنتصف (شكل 1-7).

شكل 1-7: أسعار الفائدة الرسمية (%)



المصدر: مصرف قطر المركزي والاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

عمليات إدارة السيولة

يلعب تطوير أسواق السيولة والنقد دوراً مهماً في تحقيق هدف السياسة النقدية لمصرف قطر المركزي. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ العديد من الخطوات في عام 2022 لإصلاح عمليات إدارة السيولة. أولاً، بالإضافة إلى أذون الخزنة الحالية ذات فترات 91 يومًا و182 يومًا و273 يومًا، تم تقديم آجال استحقاق أخرى لمدة 7 أيام و28 يومًا منذ بداية شهر أكتوبر. ثانياً، تمت معايرة عوائد أذون الخزنة لجعلها أكثر جاذبية للمشاركين في السوق. ثالثاً، تجاوز حجم الإصدارات الجديدة مبلغ الاسترداد بكثير لاستيعاب فائض السيولة في النظام المصرفي. ورابعاً، تمت زيادة الاحتياطي الإلزامي على المكونات الأقصر أجلاً من ودائع غير المقيمين، على الرغم من أنها اتخذت كإجراء احترازي على مستوى الاقتصاد الكلي، والذي كان له تأثير في الحد من فائض السيولة الفائضة في النظام المصرفي. خامساً، تم الإنهاء بالكامل لعمليات إعادة الشراء بسعر فائدة صفر والتي كان المصرف يقدمها لتوفير سيولة إضافية بسبب الوباء بشكل تدريجي بحلول نهاية ديسمبر 2022.

إصدارات أذونات الخزينة خلال عام 2022

وفي عام 2022، تطابقت مبالغ الإصدارات الجديدة لأذونات الخزنة مع مبلغ استرداد قدره 1.8 مليار ريال قطري في كل من الأرباع الثلاثة الأولى، وبالتالي كانت محايدة التأثير على السيولة. ومع إصدار أذون خزنة إضافية منذ بداية أكتوبر، بلغ إجمالي إصدارات أذون الخزنة في عام 2022 ما قيمته 28.9 مليار ريال، منها 23.5 مليار ريال (81.3%) في الربع الرابع وحده. وكان الحد الأقصى للإصدار لمدة 91 يومًا (8.7 مليار ريال قطري)، يليه لمدة 182 يومًا (6.9 مليار ريال قطري) و7 أيام (6.5 مليار ريال قطري). ومن ناحية أخرى، بلغ إجمالي أذون الخزنة المستحقة 14.7 مليار ريال قطري، منها 9.3 مليار ريال قطري (63.3%) استحققت في الربع الرابع وحده، ويعود ذلك أساساً إلى استحقاق 7 أيام و28 يوماً خلال الربع نفسه. وبذلك بلغ صافي أذون الخزنة الإضافية أو استيعاب السيولة 14.2 مليار ريال في عام 2022 (جدول 1-7).

جدول 1-7: أذون الخزانة (مليون ريال)

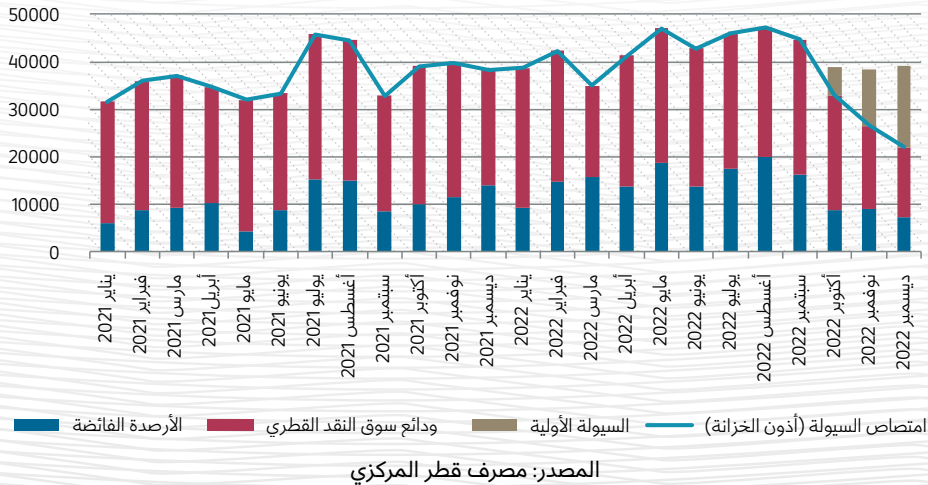
البند	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2022
أذون الخزانة المصدرة	1,800	1,800	1,800	23,500	28,900
7 أيام	0	0	0	6,500	6,500
28 يوماً	0	0	0	2,000	2,000
91 يوماً	900	900	900	6,000	8,700
182 يوماً	600	600	600	5,100	6,900
273 يوماً	300	300	300	3,900	4,800
أذون الخزانة المستردة	1,800	1,800	1,800	9,300	14,700
7 أيام	0	0	0	6,000	6,000
28 يوماً	0	0	0	1,500	1,500
91 يوماً	900	900	900	900	3,600
182 يوماً	600	600	600	600	2,400
273 يوماً	300	300	300	300	1,200
الرصيد القائم (نهاية الفترة)	3,000	3,000	3,000	17,200	17,200

المصدر: مصرف قطر المركزي

السيولة في الجهاز المصرفي عام 2022

نتيجة لتدابير امتصاص السيولة، انخفضت السيولة الأولية (أي الاحتياطيات الفائضة بالإضافة إلى صافي ودائع سوق النقد القطري) بشكل حاد بنسبة 42.5% إلى 22.0 مليار ريال قطري في نهاية ديسمبر 2022 من 38.3 مليار ريال قطري في نهاية ديسمبر 2021. وكلا المكونين صافي ودائع سوق النقد القطري والاحتياطيات الفائضة انخفضا. ففي حين انخفض صافي ودائع سوق النقد القطري بنسبة 39.8% إلى 14.6 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2022 من 24.2 مليار ريال في نهاية ديسمبر 2021، انخفض فائض الاحتياطيات بنسبة 47.0% إلى 7.4 مليار ريال من 14.1 مليار ريال خلال نفس الفترة (شكل 2-7، وجدول 2-7). وقد ساعد الإلغاء التدريجي الكامل لعمليات إعادة الشراء بسعر فائدة صفر بحلول نهاية ديسمبر/ كانون الأول في تقليل السيولة الأولية.

شكل 2-7: السيولة بالجهاز المصرفي (مليون ريال)





جدول 2-7: مؤشرات السيولة (مليون ريال)

أذون الخزنة	السيولة الأولية	الاحتياطيات الفائضة	صافي ودائع سوق النقد القطري	الرصيد بنهاية الفترة
3,000	34,676	10,293	24,384	2020
3,000	38,304	14,122	24,182	2021
17,200	22,010	7,441	14,569	2022

المصدر: مصرف قطر المركزي

التطورات البيئية في السيولة الأولية خلال عام 2022

على الرغم من انخفاض السيولة الأولية في الجهاز المصرفي بشكل حاد بين نهاية ديسمبر 2021 ونهاية ديسمبر 2022، إلا أنه كان هناك اتجاهاً تصاعدياً عام في السيولة الأولية من 38.7 مليار ريال قطري في يناير 2022 إلى 47.3 مليار ريال قطري في أغسطس 2022. ومع إصدارات السندات الإضافية وأذون الخزنة منذ بداية أكتوبر، انخفضت السيولة الأولية بعد ذلك إلى 22.0 مليار ريال قطري كما في نهاية ديسمبر 2022.

وانعكس امتصاص السيولة من خلال أذون الخزنة في انخفاض الأرصدة الاحتياطية الفائضة لدى البنوك لدى مصرف قطر المركزي. وتراوحت الاحتياطيات الفائضة بين 9,3 إلى 20,0 مليار ريال، بمتوسط 15,5 مليار ريال، خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2022. وانخفضت إلى ما بين 7,4 إلى 8,9 مليار ريال، بمتوسط 8,4 مليار ريال، خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2022 (جدول 3-7).

جدول 3-7: تطورات السيولة الأولية خلال عام 2022 (مليون ريال)

السيولة الأولية وأذون الخزنة	رصيد أذون الخزنة	السيولة الأولية	الأرصدة الفائضة	صافي ودائع سوق النقد القطري	قروض سوق النقد القطري	ودائع سوق النقد القطري	الفترة
41,692	3,000	38,692	9,315	29,376	0	29,376	يناير 22
45,373	3,000	42,373	14,723	27,650	0	27,650	فبراير 22
37,960	3,000	34,960	15,675	19,285	0	19,285	مارس 22
44,330	3,000	41,330	13,760	27,571	0	27,571	أبريل 22
50,015	3,000	47,015	18,877	28,138	0	28,138	مايو 22
45,822	3,000	42,822	13,714	29,108	0	29,108	يونيو 22
48,938	3,000	45,938	17,456	28,482	0	28,482	يوليو 22
50,299	3,000	47,299	20,098	27,201	0	27,201	أغسطس 22
47,652	3,000	44,652	16,270	28,382	0	28,382	سبتمبر 22
41,394	8,400	32,994	8,780	24,214	0	24,214	أكتوبر 22
39,283	12,800	26,483	8,953	17,529	0	17,529	نوفمبر 22
39,210	17,200	22,010	7,441	14,569	0	14,569	ديسمبر 22

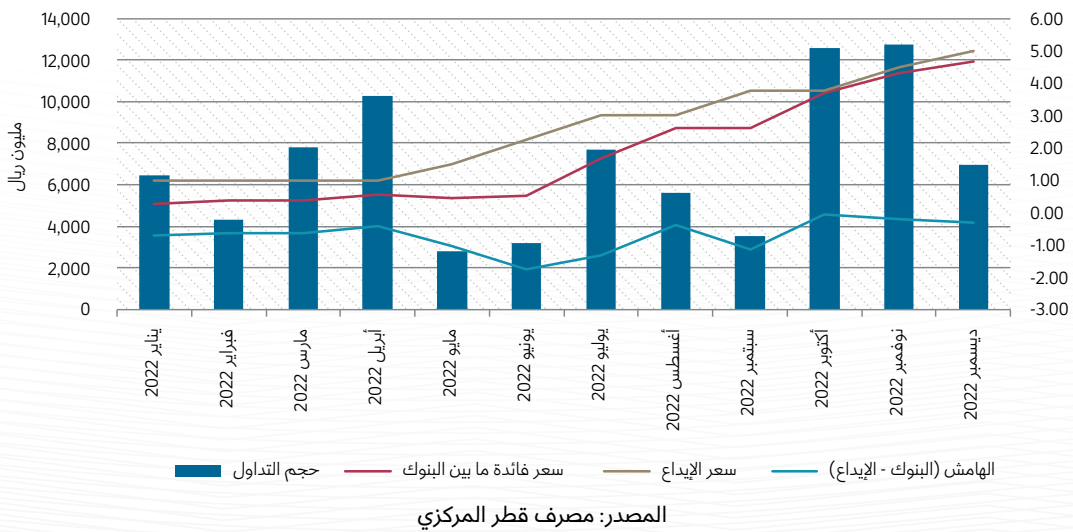
المصدر: مصرف قطر المركزي

كما انخفضت ودائع سوق النقد القطري لأن أسعار الفائدة على أذون الخزانة كانت أعلى من أسعار الفائدة على ودائع مصرف قطر المركزي، وبالتالي قامت البنوك بتحويل الأموال من ودائع سوق النقد القطري إلى أذون الخزانة. وتراوحت ودائع سوق النقد القطري بين 19.3 إلى 29.4 مليار ريال، بمتوسط 27.2 مليار ريال خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر. وانخفضت هذه المبالغ إلى ما يتراوح بين 14.6 إلى 24.2 مليار ريال، بمتوسط 18.8 مليار ريال خلال أكتوبر حتى ديسمبر (جدول 3-7).

سوق ما بين البنوك خلال عام 2022

كان للإصلاح الشامل في عمليات إدارة السيولة التي أجراها مصرف قطر المركزي تأثير عميق على سوق ما بين البنوك، وفي تصحيح التشوه في نقل السياسة النقدية. بشكل عام، عندما تكون السيولة الأولية في النظام المصرفي مرتفعة، يكون حجم التداول في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة أقل. ومع امتصاص السيولة منذ أكتوبر 2022 المذكور أعلاه، ارتفع حجم التداول في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة بشكل ملحوظ خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2022. وفي حين بلغ متوسط حجم التداول في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة 5.7 مليار ريال قطري خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2022، فقد ارتفع إلى 10.8 مليار ريال قطري. مليار دولار خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2022، بزيادة قدرها 87.7% (شكل 3-7).

شكل 3-7: أسعار الفائدة وأسعار الفائدة بين البنوك لليلة واحدة (%)



إن الزيادة في حجم التداول في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة بسبب انخفاض السيولة الأولية الزائدة تنعكس بشكل أكبر على تحسين نقل السياسة النقدية عن طريق المواءمة بين سعر فائدة ما بين البنوك لليلة واحدة (الهدف التشغيلي) وسعر المصرف للإيداع (سعر الفائدة الأدنى). وبالتالي، فإن متوسط سعر ما بين البنوك لليلة واحدة الذي انخفض إلى ما دون سعر المصرف للإيداع بمتوسط 90 نقطة أساس خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر 2022 كان أقل بمتوسط 19 نقطة أساس فقط خلال الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2022 (شكل 1-7).

التقييمات الشاملة

كان الاقتصاد القطري يسير بالفعل على مسار نمو طويل الأمد قبل بطولة كأس العالم 2022، وقد أدت استضافة البطولة إلى تسريع جهود التنويع. أدى إنشاء بنية تحتية جديدة إلى تعزيز قطاع البناء في البلاد وتعزيز صناعة السياحة. وبعد كأس العالم، من المتوقع أن تستمر صناعة السياحة في النمو، مما يعزز قطاع الخدمات، حيث تخلق البنية التحتية الجديدة إرثًا دائمًا من شأنه أن يساعد في التنويع الاقتصادي. علاوة على ذلك، تقدم استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة عقيدة لتسريع تحول الاقتصاد نحو اقتصاد شامل قائم على المعرفة مع نمو يقوده القطاع الخاص.

ومن المتوقع مستقبلاً أن يتراجع التضخم بشكل كبير، ويرجع ذلك أساساً إلى اعتدال التضخم العالمي، وبالتالي من المرجح أن ينخفض التضخم المستورد في قطر. علاوة على ذلك، من المرجح أن يستمر الارتفاع الكبير في الأسعار المحلية في القطاعات المرتبطة ببطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، مثل الإسكان والنقل والمطاعم والفنادق، والتي تراجعت.

شهد عام 2022 تحسناً كبيراً في الوضع المالي للحكومة. وبفضل المستوى المرتفع لأسعار النفط، وهو مستوى أعلى بكثير من المستوى المحافظ المفترض في الميزانية، كانت هناك زيادة كبيرة في الإيرادات. ومن ناحية أخرى، واصلت الحكومة استراتيجيتها المالية المتمثلة في إبقاء الإنفاق عند المستوى المدرج في الميزانية. وبالتالي كان هناك فوائض ضخمة في حساب الإيرادات والحساب الإجمالي. ومن المتوقع أن تستمر هذه المكاسب المالية، حيث تواصل الحكومة تحفظها في افتراض أسعار النفط في تقديرات الموازنة.

شهد عام 2022 تحسن ميزان المدفوعات في قطر بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية. وعلى المدى المتوسط، من المرجح أن تؤدي الزيادة في إنتاج الغاز الطبيعي المسال ومبادرات الإصلاح المكثفة إلى تحسين رصيد الحساب الجاري بشكل أكبر. ومن المرجح أن يعزز الفائض المزدوج التوقعات الإيجابية والمرونة للاقتصاد القطري في السنوات القادمة.

ومع الإجراءات المتعمدة التي اتخذها مصرف قطر المركزي لاستيعاب السيولة الأولية، انخفضت النقص الاحتياطية في عام 2022 بشكل ملحوظ، على الرغم من زيادة النقد المصدر وإجمالي احتياطيات البنوك لدى مصرف قطر المركزي. ومع ذلك، فقد نما كل من عرض النقد بمفهومه الضيق والواسع مع ارتفاع الطلب المحلي والودائع لأجل، مما يعني ارتفاعاً كبيراً في مضاعفات النقود مع تقلص النقود الاحتياطية.

وفي عام 2022، تباطأ إجمالي الائتمان المصرفي المحلي ونمو الائتمان في القطاع الخاص إلى حد ما، وهو ما يمكن أن يعزى جزئياً إلى ارتفاع تكلفة الأموال مع تشديد السياسة النقدية. وانكمش ائتمان القطاع العام بسبب انخفاض مستويات السحب على المكشوف الحكومي، مع زيادة عائدات النفط. ومن المتوقع أن يظل نمو الائتمان ضعيفاً في المستقبل، حيث ستظل تكلفة الأموال مرتفعة، مع وتيرة توسع معتدلة في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية بسبب استكمال المشاريع المتعلقة بكأس العالم.

وتماشياً مع الظاهرة العالمية، قام مصرف قطر المركزي في عام 2022 بتشديد سياسته النقدية بسرعة من خلال رفع أسعار الفائدة في عدة جولات. ومع ذلك، كانت إحدى السمات البارزة من وجهة نظر مصرف قطر المركزي هي الإصلاح الشامل لعمليات السياسة النقدية في عام 2022 من خلال تجديد عمليات إدارة السيولة. وفي هذا الصدد، كانت الخطوات الأكثر أهمية وفعالية التي اتخذها مصرف قطر المركزي هي إصدار أذون خزانية إضافية بأجل استحقاق مختلفة، بمبلغ أعلى بكثير من مبلغ الاسترداد لاستيعاب فائض السيولة. كذلك تمت معايرة العوائد أيضاً لجعل أذون الخزانية هذه أكثر جاذبية للمشاركين في السوق. كما ساهم الإلغاء التدريجي الكامل لاتفاقية إعادة الشراء بسعر فائدة صفر، وزيادة متطلبات الاحتياطي الإلزامي على مكونات ودائع غير المقيمين قصيرة الأجل في امتصاص السيولة الزائدة. وكان لهذه التدابير تأثير عميق على سوق ما بين البنوك وانتقال السياسة النقدية في الجزء الأخير من عام 2022. وزاد متوسط حجم التداول في سوق ما بين البنوك ليلية واحدة بشكل كبير بعد استيعاب السيولة الزائدة في الربع الأخير من عام 2022. وعلى نحو متصل، تحسن انتقال السياسة النقدية مع المواءمة الكاملة بين سعر الفائدة ما بين البنوك لليلة واحدة (الهدف التشغيلي) وسعر فائدة المصرف للإيداع (السعر الأدنى).

تقف قطر عند مفترق طرق حاسم، حيث تعمل سلسلة من السياسات العامة على تشجيع مشاريع تطوير مستقبلية أكثر ديناميكية يقودها القطاع الخاص وموجهة نحو السوق. ويشمل ذلك تعزيز رأس المال البشري، وديناميكية سوق العمل، ومناخ الأعمال، والتحول الرقمي، مع إيلاء اهتمام دقيق للمخاطر المحتملة. وتعمل السياسات الأخيرة أيضاً على تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ والتحول الأخضر. ومن المرجح أن تحقق هذه التحسينات المزيد من التحسن في الميزان الخارجي والاستثمارات الأجنبية في البلاد وتمهيد الطريق لمسار النمو المستدام.

